وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
وعلـــوم التســييــر

قسم: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي بعنوان:

أثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطلبة:

- برني بلال نصر الدين
- مولاي أبوبكر الصديق

تحت اشراف الأستاذ

بوريش لحسن

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور :.....بن احميدة محمد.....أستاذا رئيسا

الدكتور :.....بوريش لحسن.....أستاذا مشرفا

الدكتور :.....بلعربي عبد القادر.....استاذا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

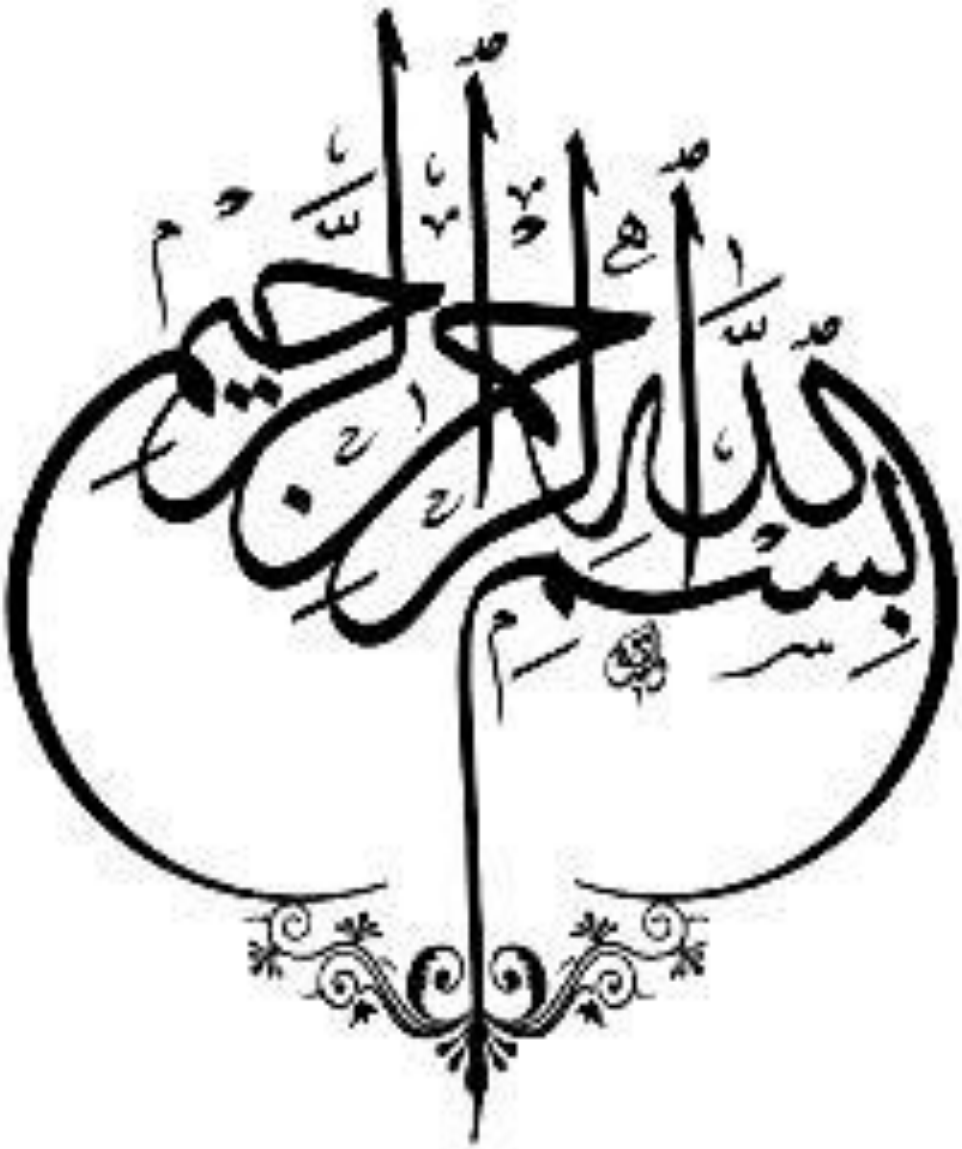
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

لمن كان سببا في وجودي أمي و أبي حفضهما الحفيظ

إلى عائلتي

إلى كل زملائي في قسم العلوم الاقتصادية

إلى جميع من خط بقلمه مسار طريق تحصيل علمي

ولكل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد

برني بلال

إهداء

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون

إلى من أمرنا الله ببرّهما إلى من بذلا الكثير وقدّما ما لا يمكن أن يردّ

إليكما تلك الكلمات أمي وأبي الغاليان إليكما أهدي هذا الجهد

وهذا البحث، فقد كنتما على الدّوام ملهميَّ فعلى خطاكما أسير وبعلمكما أقتدي

أمّي وأبي

أشكركما الشكر الجزيل على ما قدّمتماه لي طوال فترة دراستي، وإنجازي لهذا البحث.

مولاي أبو بكر

شكر وعرفان

انطلاقا من قوله تعالى:

«ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم»

نحمد الله أن أنعم علينا بإنجاز هذا العمل والشكر له أن وفقني لإخراجه إلى النور

وبموجب ذلك نتوجه بشكرنا الجزيل إلى: أستاذنا الفاضل الدكتور بوريش لحسن على اشرافه على هذا العمل وما

أبده من نصائح قيمة وتوجيهات حول الموضوع

كما نتقدم بخالص امتناني إلى الأساتذة الكرام كل باسمه على ما بذلوه من جهد في قراءة بحثنا العلمي

وتصحيحه ثم تقويمه

كما نشكر كل من له فضل علينا ومن أسدى معروفا أو توجيها أو إرشادا

ملخص

ملخص الدراسة

ملخص:

يصنف اقتصاد الجزائر ضمن الاقتصاديات النامية، إذ يعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط التي تتأثر أسعارها بالتغيرات في السوق العالمية وفقاً لقوانين العرض والطلب.

هذا الاعتماد يُعرّض النمو الاقتصادي في البلاد لتقلبات وعدم استقرار. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 1992 إلى 2022.

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة لفحص العلاقة بين المتغيرات حيث أظهرت الدراسة وجود تأثير مباشر لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في البلاد.

الكلمات المفتاحية :

أسعار النفط ، النمو الاقتصادي ، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم.

Abstract :

Algeria's economy is classified as a developing economy, relying heavily on oil exports whose prices are influenced by changes in the global market according to supply and demand laws.

This dependence exposes the country's economic growth to fluctuations and instability. This study aims to assess the impact of oil price volatility on economic growth in Algeria during the period from 1992 to 2022

Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to examine the relationship between variables, the study demonstrated a direct impact of oil prices on the country's economic growth.

Keywords:

Oil prices, economic growth, autoregressive distributed lag model, GDP per capital, inflation.

فهرس
المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
الشكر	
اهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط و النمو الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية (مفاهيم و نظريات)	03
المطلب الأول: اقتصاديات الصناعة النفطية	03
الفرع الأول: نشأة البترول	03
الفرع الثاني: الاقتصاد النفطي	04
الفرع الثالث: الصناعة النفطية	06
المطلب الثاني : محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية	07
الفرع الأول : مفهوم أسعار النفط	07
الفرع الثاني : الأسواق العالمية للنفط	09
الفرع الثالث : صناعة أسعار النفط في ظل منظمة الأوبك	10
المبحث الثاني : عموميات حول النمو الاقتصادي	12
المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي	12
الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	12
الفرع الثاني : عناصر النمو الاقتصادي	12
الفرع الثالث : أنواع النمو الاقتصادي	14
المطلب الثاني : عمليات النمو الاقتصادي	14
الفرع الأول : طرق قياس النمو الاقتصادي	14
الفرع الثاني : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	17

الفرع الثالث : نظريات النمو الاقتصادي	19
خلاصة الفصل الاول	25
الفصل الثاني :الدراسات السابقة	27
الفصل الثالث : دراسة قياسية اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي	43
تمهيد	44
المبحث الاول : أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر	45
المطلب الأول : قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري	45
الفرع الأول: تطور قطاع المحروقات ما بين (1971--2012)	45
الفرع الثاني: المحروقات والتجارة الخارجية	46
الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام	47
المطلب الثاني: السياسات الإنمائية الجزائرية	48
الفرع الأول : الإصلاحات الاقتصادية الذاتية	48
الفرع الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال التسعينات	50
الفرع الثالث: سياسة الإنعاش الاقتصادي	51
المبحث الثاني: دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1992 – 2022	53
المطلب الأول : تعريف و تقديم المتغيرات	53
الفرع الأول : نموذج الدراسة	53
الفرع الثاني : تحديد متغيرات الدراسة	54
الفرع الثالث : مصادر المتغيرات	54
المطلب الثاني : قياس و مناقشة النتائج	62
الفرع الأول : اختبار فترات الابطاء المثلى	62

الفرع الثاني : اختبار استقراريه السلاسل الزمنية	63
الفرع الثالث : عدد تأخيرات النموذج	64
الفرع الرابع : اختبار الحدود	65
الفرع الخامس : تقدير المعادلة في المدى الطويل و القصير	66
الفرع السادس : الاختبارات التشخيصية	68
الفرع السابع : اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج	69
خلاصة الفصل الثالث	72
الخاتمة	74
قائمة المصادر و المراجع	76
ملاحق	80

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات	47
02	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام	48
03	مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2005)	52
04	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	55
05	اختبار ديكي فولير المطور لسلسلة متغيرات الدراسة قبل و بعد اجراء الفرق الاول	63
06	اختبار Akcaike و Schwarz اكتشاف عدد تأخرات نموذج VAR	64
07	نتائج اختبار المشترك لكل النماذج	65
08	نتائج العلاقة طويلة الاجل لنموذج الدراسة	66
09	نتائج العلاقة قصيرة الاجل لنموذج الدراسة	67
10	اختبار LM	68
11	اختبار Heteroskedasticity	69

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	55
02	تطور اسعار النفط العالمية	57
03	تمثيل بياني لتطور معدلات التضخم	59
04	تمثيل بياني لتطور اسعار الصرف	60
05	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	62
06	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	68
07	نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج	70

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر النفط عمودًا فقريًا في الاقتصاد العالمي، حيث يمثل مصدرًا رئيسيًا للطاقة وواحدًا من أهم المعايير الاقتصادية والسياسية ذات التأثير العالمي. إن أهمية النفط لا تقتصر فقط على تلبية الطلب العالمي على الطاقة، بل تتعداها لتشمل تحديد أسعار السلع والخدمات واستقرار الاقتصادات الوطنية وحتى التوازن السياسي بين الدول. من الناحية الاقتصادية، يعد النفط من أهم الموردين للدخل الوطني الخام للعديد من الدول المنتجة، وبالتالي يلعب دورًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع التنموية. ومع ذلك، فإن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تخلق تحديات كبيرة لهذه الاقتصادات، حيث يمكن أن تتسبب في تقليل إيرادات الدول المصدرة وزيادة تكاليف الاستهلاك للدول المستوردة، مما يؤدي إلى تعثر النمو الاقتصادي وزيادة مستويات التضخم. اما من الناحية السياسية، يمكن أن تكون مصالح الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة في تنافس مستمر، وقد تؤدي الصراعات المتعلقة بالنفط إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الدول، مما يمكن أن يؤثر على استقرار العلاقات الدولية ويعرقل التعاون الدولي في مجالات أخرى.

بشكل عام، يمكن القول إن تأثير النفط يتجاوز حدود الاقتصاد ليشمل جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والسياسية العالمية، مما يبرز أهمية دراسة وفهم دوره في تشكيل مسارات التنمية الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الوطني والعالمي.

ولمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية المتضمنة في السؤال التالي :

– كيف تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

وللإجابة على جميع جوانب هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط ؟

ما هي أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ؟

ما هي محددات النمو الاقتصادي ؟

هل هناك تأثير لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي ؟

الفرضيات :

حتى نتمكن من الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية يمكن اقتراح الفرضيات التالية :

– يوجد تأثير لتغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي الجزائري .

– هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب دراسة الموضوع :

– تأثيرات تقلبات أسعار النفط يمكن أن تكون أكثر شدة على الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية وتكون عرضة لتبعات الصدمات الاقتصادية.

– دراسة هذا الموضوع يمكن أن تساعد في تطوير استراتيجيات للتعامل مع تقلبات أسعار النفط وتقليل تأثيرها السلبي على الاقتصادات المختلفة.

الهدف من الدراسة :

الهدف من دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي هو فهم كيفية تأثير هذه التقلبات على الاقتصاد بشكل عام، وذلك عن طريق :

– تحديد الآثار الاقتصادية المحتملة لتقلبات أسعار النفط على مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الجزائر.

– تطوير استراتيجيات للتعامل مع تقلبات أسعار النفط بشكل فعال، سواء على مستوى السياسات الحكومية أو استراتيجيات الشركات.

– تقديم توجيهات لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة في ظل تقلبات أسعار النفط، سواء للأفراد أو الشركات أو الحكومات.

– فهم كيفية تأثير تلك التقلبات على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول المعتمدة بشكل كبير على النفط كالجزائر.

– تقديم إشارات حول الفرص والتحديات الاقتصادية المترتبة على تقلبات أسعار النفط، وذلك لتعزيز التخطيط الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة :

دراسة موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر مهمة للغاية لعدة أسباب منها:

– اعتماد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل الوطني، مما يجعلها معرضة لتأثيرات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

– تأثيرات تقلبات أسعار النفط يمكن أن تتراوح بين زيادة الإنفاق الحكومي في فترات ارتفاع الأسعار وتقليص الإنفاق في فترات انخفاض الأسعار، مما يؤثر على النمو الاقتصادي واستقراره.

– يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى تغييرات في ميزان المدفوعات والميزان التجاري للبلاد، مما يؤثر على قدرتها على تمويل الاستثمارات العامة والخاصة وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية.

– تفاعل النمو الاقتصادي مع تقلبات أسعار النفط يمكن أن يؤثر على مستوى البطالة والفقر و توزيع الدخل في البلاد.

باختصار، فإن فهم ودراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر يساعد على تحديد سياسات اقتصادية فعالة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة :

لإجراء دراسة دقيقة للموضوع، يمكن تحديد نطاق البحث على النحو التالي :

– الحدود المكانية : دراسة حالة الجزائر.

– الحدود الزمنية: الفترة من 1992 إلى 2022، والتي شهدت تقلبات كبيرة في أسعار النفط كان لها تأثير ملحوظ على الاقتصاد الوطني.

– الحدود الموضوعية: دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

صعوبة البحث :

بسبب تعقيد وتشعب الموضوع الذي يتناول النفط والنمو الاقتصادي، يبدو أن الوقت محدود لإتمام الدراسة بشكل شامل، حيث قد تظل بعض الجوانب غير مستكشفة بغض النظر عن التوسع في البحث.

منهجية الدراسة :

طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب اتباعه، لذا سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لفهم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بأسعار النفط والنمو الاقتصادي و العلاقة بينهما. تتطلب الدراسة أيضًا استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات المجمعة واستنباط النتائج. بالإضافة إلى ذلك، سنطبق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأحد تقنيات القياس الاقتصادي لدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أدوات الدراسة : وتتمثل في ما يلي

- الاحصائيات والتقارير
- مختلف المقالات و المذكرات
- بعض الكتب و المراجع

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتنوعة المتعلقة بها، قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول يغطي الجانب النظري تحت عنوان "مفاهيم عامة حول أسعار النفط والنمو الاقتصادي"، وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول "الاقتصاديات النفطية: مفاهيم ونظريات"، بينما يناقش المبحث الثاني "محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية".

أما الفصل الثاني، فقد خُصص للدراسات السابقة.

في حين أن الفصل الثالث ركز على الجانب التطبيقي وتم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول يتناول "أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر"، والمبحث الثاني يعالج "الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر".

الفصل الأول

تمهيد:

يُعتبر النفط مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية، حيث يؤثر في جميع جوانب النشاط الاقتصادي. فقد ارتبط تاريخ الاقتصاد الحديث ارتباطًا وثيقًا بتلك السلعة، حيث شكلت أسعار النفط معالم الخريطة الاقتصادية العالمية و شهدت أسعار النفط تطورات وتغيرات عبر الزمن ، مما أثر على اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها، مثل أزمة عام 1986 وأزمة عام 1998، حيث انخفض سعر البترول إلى أقل من نصف قيمته في بعض الحالات. وخلال السنوات الألفية، شهدت أسعار البترول ارتفاعًا كبيرًا مما ساهم في تحقيق طفرة نفطية للدول المنتجة والمصدرة، لكنها تراجعت بشكل ملحوظ منذ النصف الثاني من عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

يُعَدُّ النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي تعكس الوضع الاقتصادي للدولة، ويشكل هدفًا أساسيًا لأي سياسة اقتصادية، إذ يعكس أداء الاقتصاد بشكل عام، ويبرز الوضع الاقتصادي، مما يساعد على توضيح الرؤى وتحديد اتجاه الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يُعبر عن تحسن رفاهية الأفراد والمجتمع مما يُعزِّز النمو الاقتصادي بشكل أساسي و يمنحه أهمية اقتصادية واجتماعية. وقد ركزت العديد من الدراسات الاقتصادية على استكشاف ظاهرة النمو الاقتصادي، حيث تناولت النظريات الاقتصادية آليات تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب وتحسين معيشتهم.

المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية (مفاهيم و نظريات)

المطلب الأول: اقتصاديات الصناعة النفطية

أولا: نشأة البترول

منذ الآلاف من السنين، استُخدم البترول دون أن يُبذل جهد في البحث عنه، بل تم استخدامه حيث وُجِد على الحالة التي وُجِد عليها. عرف الإنسان القديم البترول في مناطق مختلفة من العالم، مثل منطقة باكو في الاتحاد السوفيتي وبين الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، وفي مصر في أيام الفراعنة حيث استخدموه في مواد التحنيط. كانت معرفتهم به مرتبطة بظواهر طبيعية رأوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وتدفق تلك المادة. يؤكد تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام منذ زمن بعيد لأغراض مثل التشحيم والإضاءة والاستخدام في الأسفلت ورصف الطرقات. يُعتقد أن أول بئر نفطية حُفِرت في جنوب إيران حوالي عام 500 قبل الميلاد، ويُعتقد أيضًا أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط باستخدام أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.[1]

كلمة " البترول " تأتي من اللغة اللاتينية وتعني "زيت الصخر". النفط هو مواد هيدروكربونية سائلة ذهنية لها رائحة مميزة وتتنوع ألوانها بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية.[2]

أما فيما يخص موقعه من المواد الاقتصادية فهو مورد طبيعي طارئ (قابل للنفاذ) لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد ، لا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية.[3]

لقد اختلف الجيولوجيون في تحديد أصل النفط وكيفيه تكون هذه المادة فهناك من يؤكد أن النفط مواد هيدروكربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي أما الآخرون فيعتقدون أن النفط ناتج عن تفاعلات كيماويه في الارض بين مواد غير عضويه وفيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين :[4]

النظرية العضوية :

تعتمد النظرية العضوية لتكوين النفط على فكرة أن النفط نشأ من بقايا الكائنات العضوية القديمة، مثل النباتات والحيوانات، التي عاشت في الماضي البعيد وتراكمت في قاع البحار والمحيطات والبحيرات. عندما ماتت هذه الكائنات، تساقطت أجسادها وبقاياها على قاع المائية المسطحات وتراكمت مع الوقت بفعل التحولات الطبيعية في البيئة والتغيرات الجيولوجي مع مرور الزمن، تعرضت هذه البقايا العضوية للضغط والحرارة المتزايدة مع الغمر تحت طبقات الأرض، وهذا الضغط والحرارة أدى إلى تحول هذه المواد

[1]- حسان خضر، أسواق النفط العالمية ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد57 ، بدون سنة النشر ص2.
[2]- محمد أزهر السماك ،عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، المكتبة الوطنية الطبعة الأولى ، الجزائر ، 1979، ص15.
[3]- احمد رمضان شقلية ،النفط وصناعة تكراره ، دار تهامة للنشر، جدة ،1980،ص31.
[4]- لخديمي عبد الحميد، أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 11-12.

العضوية إلى النفط . يشير التكثيف والتحلل الكيميائي للمواد العضوية إلى تكوين المركبات الهيدروكربونية التي تشكل النفط.

تدعم هذه النظرية الأدلة الجيولوجية التي تشمل العثور على النفط في تجاويف وطبقات صخرية تحتوي على بقايا عضوية متحللة، بالإضافة إلى الأبحاث الكيميائية التي تظهر كيفية تحول المواد العضوية إلى الهيدروكربونات.

وبالتالي تعتبر النظرية العضوية لتكوين النفط الأكثر اعتمادا حاليا في شرح مصدره وعملية تكوينه.

النظرية اللاعضوية :

تعتبر النظرية اللاعضوية للنفط تحديًا للفكرة التقليدية التي تقول بأن النفط ينشأ فقط من تحلل بقايا الكائنات العضوية الميتة. وتقترح هذه النظرية بدلاً من ذلك أن النفط قد يكون نتاجًا لعمليات طبيعية معقدة تحدث في باطن الأرض، بما في ذلك تفاعلات كيميائية تحدث في طبقات الأرض العميقة. وتعتمد هذه النظرية على الاعتقاد بوجود عوامل غير عضوية،

مثل الحرارة والضغط العاليين، التي يمكن أن تؤدي إلى تحول المواد الغير عضوية إلى مركبات تشكل النفط والغاز الطبيعي. وتستند النظرية اللاعضوية للنفط على الأدلة الجيولوجية والكيميائية، مثل العثور على كميات كبيرة من النفط في مناطق لا تحتوي على بقايا كائنات عضوية كافية لشرح وجود النفط بها، إلى جانب الدراسات الأخرى التي تظهر تكوين النفط في ظروف غير عضوية في المختبر. وبالتالي، فإن النظرية اللاعضوية تثير تساؤلات جديدة حول مصدر النفط وتشكل تحديًا للفهم التقليدي لتكوينه وأصله.

ثانيا : الاقتصاد النفطي

يشمل قطاع البترول جميع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالبحث عن، وإنتاج، وتوزيع، واستهلاك الموارد البترولية، سواء كان ذلك بصورة سلسلة واحدة أو متعددة ومتنوعة.[1] يُطلق لقب "الدولة النفطية" على بلد عندما:[2]

1. يكون منتجًا ومصدرًا رئيسيًا للنفط الخام، ويعتمد اقتصاده بشكل أساسي على عائدات النفط.
2. يعتمد بشكل كبير على التقنيات العالمية لاستخراج ونقل النفط في مختلف مراحله.
3. لديه القدرة على السيطرة على تكنولوجيا استخراج النفط والغاز.
4. يكون نصيب النفط والغاز مركزيًا في اقتصاده دون تنويع كبير في الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

بالرغم من أن الإنتاج والتصدير للبترول يمكن أن يكون لدول مختلفة، إلا أن الدولة النفطية تكون اقتصادها معتمدًا بشكل كبير على النفط دون تنويع كبير في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يميز

[1]- محمد احمد الدوري محاضرات الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983 ص3.

[2]- عيسى مقليد قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة الجزائر 2007-2008 ض26.

الجزائر كإحدى الدول النفطية والتي تعد من أعضاء منظمة "أوبك". وعلى الرغم من وجود ثروات طبيعية متنوعة في الجزائر، إلا أن النفط يظل محورًا رئيسيًا في اقتصادها.

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن اعتماد الدولة على النفط في اقتصادها ويمكن أن ننجزها كما يلي:[1]

تشمل الآثار الإيجابية للاقتصاد النفطي عدة نقاط، منها:

1. توفير فرص عمل: يوفر قطاع النفط فرص عمل للعديد من الأفراد في الصناعات المتعلقة به مثل الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتصدير.

2. تعزيز الاقتصاد الوطني: يساهم القطاع النفطي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتوليد الإيرادات الضريبية التي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

3. تنمية البنية التحتية: يمكن للإيرادات من صادرات النفط دعم تطوير البنية التحتية للدولة مثل الطرق والموانئ والمطارات.

4. جذب الاستثمارات: يمكن أن يجذب القطاع النفطي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المنتجة للنفط، مما يسهم في نمو الاقتصاد وتحسين البنية التحتية.

5. تحسين مستوى المعيشة: قد تسهم الإيرادات النفطية في رفع مستوى المعيشة للسكان من خلال توفير فرص عمل وتمويل الخدمات الأساسية.

تتضمن الآثار السلبية للاقتصاد النفطي عدة نقاط أيضًا، منها:[2]

1. تقلبات الأسعار: يعتمد الاقتصاد النفطي بشكل كبير على تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعل الاقتصادات المعتمدة على النفط عرضة للتقلبات الاقتصادية والضغوط الناتجة عن تغيرات الأسعار.

2. تشوهات السوق: يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على النفط إلى تشويهات في السوق المحلية، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى اهتمام أقل بتطوير الصناعات الأخرى.

3. انعكاسات بيئية: تستخدم صناعة النفط تقنيات استخراج وإنتاج قد تسبب تلوثا بيئياً وتأثيرات سلبية على البيئة، بما في ذلك التسربات النفطية والانبعاثات الضارة.

4. الاعتماد الاقتصادي الواحد: قد يؤدي الاعتماد الكبير على النفط إلى انحصار اقتصاد البلدان المنتجة في قطاع واحد، مما يجعلها عرضة للمخاطر في حالة تراجع أسعار النفط أو تغيرات في الطلب العالمي.

5. تجاوز التنمية الاقتصادية: في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على النفط إلى تجاوز التنمية الاقتصادية لأنه قد يقلل من الحاجة إلى تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

[1]- مصطفى رشيد شيحة مشكل التضخم في الاقتصاد البترولي الدار الجامعية 1981 ص 19 ص 20.
[2]- مصطفى رشيد شيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص21 ، ص 22.

ثالثا : الصناعة النفطية

صناعة البترول هي مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والفعاليات الصناعية التي ترتبط بالاستفادة من ثروات النفط والغاز الطبيعي. تشمل هذه الصناعة عمليات استخراج البترول وتصنيع المنتجات البترولية النهائية التي يمكن استخدامها في مجموعة متنوعة من الصناعات والقطاعات الاقتصادية.[1]

تتكون صناعة البترول من عدة مراحل، بدءًا من عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الآبار النفطية والغازية، وانتهاءً بعمليات تصنيع وتكرير النفط الخام للحصول على منتجات نهائية مثل البنزين والوقود الطائر والبتروكيماويات والبلاستيك والمواد الكيميائية الأخرى.

تلعب صناعة البترول دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل مصدرًا رئيسيًا للدخل الوطني في العديد من الدول. كما تؤثر بشكل كبير على الأسواق العالمية للطاقة والتجارة الدولية، حيث تعتبر النفط والغاز من أهم السلع التجارية في العالم.[2]

على الرغم من أهمية صناعة البترول، إلا أنها تواجه تحديات عدة، بما في ذلك التقلبات في أسعار النفط والغاز، والمشاكل البيئية المتعلقة بالتنقيب والاستخراج، والضغوط السياسية والاقتصادية المرتبطة بالاعتماد على الموارد الطبيعية.

باختصار تعتبر صناعة البترول قطاعًا حيويًا في الاقتصاد العالمي، يلعب دورًا رئيسيًا في تلبية الطلب على الطاقة والمواد الكيميائية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي،
ولكنها تواجه تحديات عديدة تتطلب مواجهتها بشكل فعال لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي وهذه الصناعة عموما لها السمات والخصائص التي تجعلها متميزة عن باقي النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى ومن ابرز هذه الخصائص ما يلي :[3]

1. **اعتماد على الموارد الطبيعية** : تعتمد الصناعة البترولية بشكل كبير على استخراج وتحويل النفط الخام والغاز الطبيعي كموارد أساسية للإنتاج.
2. **تعقيد العمليات الصناعية:** تتضمن الصناعة البترولية عمليات متعددة ومعقدة لاستخراج النفط، وتكريره، وتحويله إلى منتجات نهائية.
3. **تأثير عالمي:** تلعب الصناعة البترولية دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي وتشكل مصدراً رئيسياً للدخل للدول المنتجة والمصدّرة.
4. **تكنولوجيا متقدمة:** تتطلب عمليات الاستخراج والتكرير والتحويل تقنيات ومعدات متطورة لضمان كفاءة وجودة المنتجات.

[1]- محمد احمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.
[2]- محمد الرميحي، النفط و العلاقات الدولية ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت 1982 ، ص11.
[3]- محمد احمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ص7

5. **تأثير بيئي واجتماعي:** تواجه الصناعة البترولية تحديات بيئية واجتماعية تتعلق بالتأثير البيئي لعمليات الاستخراج والتكرير وتأثيرها على المجتمعات المحلية.

6. **التبادل الدولي والسوق العالمية:** تعتمد الصناعة البترولية بشكل كبير على التبادل الدولي والتجارة العالمية لمنتجاتها.

7. **تحديات الأمن والاستقرار:** يمكن أن تواجه الصناعة البترولية تحديات في الأمن والاستقرار نتيجة لتأثير العوامل الجيوسياسية والصراعات في المناطق المنتجة.

8. **الابتكار والتطوير:** تسعى الصناعة البترولية باستمرار إلى الابتكار وتطوير تقنيات جديدة لزيادة كفاءة الإنتاج وتقليل التأثير البيئي.

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

أولا: مفهوم أسعار النفط (التعريف و الانواع)

ا- تعريف أسعار النفط :

أسعار النفط هي قيمة النفط الخام المعروض في السوق، وتُعبر عادة عنها بالدولار لكل برميل. يتم تحديد هذه الأسعار بناءً على عدة عوامل، بما في ذلك العرض والطلب العالميين على النفط، والسياسات الحكومية، والتطورات الجيوسياسية، وأحداث طبيعية، وتطورات في صناعة الطاقة المتجددة، وإنتاج وتوزيع النفط من قبل الدول المنتجة ومنظمات مثل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).[1]

ب- أنواع اسعار النفط :

أن حركات الأسعار في السوق النفطية يمكن أن تعرض تحت المفاهيم الآتية :

1- السعر المعلن :

وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي . وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت شركة ستاندرد اويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر ، ثم استمر العمل بهذا النوع من الاسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها ، والمعروف ان الاسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في اطار السعر الرسمي المعلن.[2]

2- السعر المتحقق:

[1]- خميجة فتيحة ، اثر السياسات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر ، دراسة حالة فترة 2000-2016 دكتورة الطور الثالث LMD تخصص مالية و محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة 2017-2018

[2]- محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاد النفط و السياسة النفطية ، أسس و تطبيقات ، جامعة الموصل ، العراق 1987.

وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتفادي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات التي يمكن ادراجها بمايلي :[1]

أ- حسميات الموقع الجغرافي :

وتعطى للنفوط التي لاتتمتع دولها او منتجوها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة الى السوق النفطية العالمية

ب- حسميات المحتوى الكبريتي :

ويعطى مقابل النفوط ذات المحتوى الكبريتي المرتفع و مستوى الشوائب العالي .

ج- حسميات درجة الكثافة :

وتعطى لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف بنسبة اقل .

د- حسميات قناة السويس:

تعطى للدول التي تصدر نفوطها مباشرة الى السوق النفطية دون ان تمر بقناة السويس .

3- السعر الضريبي :

وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائدا الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية.[2]

4- سعر الاشارة :

ويمكن ان يؤخذ باتجاهين هما :

أ- ان سعر الاشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الاشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمتحقق). و يمكن التوصل الى سعر الاشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1965.[3]

ب- سعر الاشارة يعني متوسط سلة من النوافط المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا او اشارة لتسعير مجموعة من النوافط حسب قرب او بعد درجة كثافة النفط من نفط الاشارة . ونفط الاشارة عديدة منها : النفط العربي الخفيف ، نفط الاوبك ، نفط غرب تكساس ، نفط برنت ، نفط بحر الشمال.

5- السعر الفوري :

ويعني ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الاسواق الحرة او المفتوحة للنفط الخام . بدأ السعر الفوري يظهر و ينشط بعد ان اخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية

[1]- محمد ازهر السماك زكرياء، عبد الحميد باشا ، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، جامعة الموصل ، العراق ، طبيعة 1 ، 1980.
[2]- السماك ،باشا ،1980 ، ص226 ، ص227.
[3]- الدوري ، 1983 ، ص 199.

، والاسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الاسعار في العالم والاسواق الفورية عديدة منها : سوق روتردام ، سنغافورة.[1]

6- السعر الاسمي :

ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا ان سعر الاوبك يساوي 80 دولارا للبرميل.

7- السعر الحقيقي :

وهو يمثل اما القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم او كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل .[2]

8- الاسعار الآجلة او اسعار صفقات الاجل الطويل :

وتعني الاسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على ان يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة.

ثانيا: الأسواق العالمية للنفط (الأنواع و الخصائص)

ا- تعريف السوق النفطية:

السوق النفطية هي البورصة التي يتم فيها تداول مصدر هام للطاقة وهو النفط، وتتبع هذه السوق قوانين العرض والطلب مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر عليها.[3]

ب- انواع الاسواق العالمية للنفط :

- **الأسواق الفورية:** تشمل سوق خليج المكسيك، ميناء نيويورك في الولايات المتحدة، الخليج العربي، سوق سنغافورة في شرق آسيا، منطقة بحر الكربي، وسوق روتردام في أوروبا. تتضمن الخامات المرجعة في هذه الأسواق برنت في أوروبا، وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، ودبي في آسيا. يستخدم أوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها، لكن الصادرات الرئيسية تباع على أساس المدى البعيد وفقًا لأسعار مرتبطة بالأسعار الفورية.[4]

- **الأسواق الآجلة:** تم اقتراح إنشاء أسواق لأسعار ثابتة بتسليم مؤجل نظرًا لحساسية النفط وارتباطه الجيوسياسي، مما أدى إلى تقلب حاد في الأسعار، ويهدف ذلك لتحوط مخاطر التغيرات الحادة. منذ عام 2010، ارتفع حجم التعاملات في هذه الأسواق بشكل كبير، حيث ازداد عدد العقود المتداولة من حوالي 83 ألف عقد في بورصة نيويورك إلى 589 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2020. تنقسم هذه

[1]- بكادي مسعود، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة و الدول المستهلكة في الفترة (1990-2016)، الجزائر و المغرب ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، مجلد05 ،عدد1 ،سنة 2021.

[2]- -بولعواد نوال، الريع البترولي و تأثيره على النشاط الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1973-2016) ، دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالى، كلية علوم الاقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، السنة 2017-2018.

[3]- حداب محي الدين، محاضرات في اقتصاديات الطاقة، ديوان المطبوعات الجامعية، معسكر،2021.

[4]- أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي اقتصاد النفط ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،(2013-2014).

الأسواق إلى سوق نفطية مادية آجلة حيث تتم المعاملات باتفاق على سعر محدد مع تسليم مؤجل، وسوق نفطية آجلة عمالية حيث يتم التداول بالمنتجات النفطية عبر الأوراق المالية والتزامات المالية.[1]

ج- خصائص السوق النفطية :

أ- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري : أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للبترول تنتج . حقولها نحو 85 بالمائة من صادرات العالم النفطية.

ب- عدم مرونة الطلب في الفترة القصيرة: يظهر الطلب على النفط عدم مرونة في الفترة القصيرة بسبب صعوبة تحول الصناعات المعتمدة على النفط إلى مصادر طاقة بديلة بسرعة، مما يؤدي إلى استمرارية ارتفاع الأسعار والحاجة لوقت لتبني البدائل

ج- التأثير بواسطة الأسواق الصلة الوثيقة: السوق العالمية للنفط متأثرة مباشرة بأسواق النقل وتكاليف الشحن، مما يجعل تكاليف النقل عاملًا مهمًا في تقلبات الطلب العالمي على النفط.[2]

د- السوق الشفافة: تزداد شفافية السوق النفطية بفضل تطور الصفقات وظهور البيانات حول العرض والطلب، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار.

هـ- السوق غير المستقرة: يعود عدم استقرار السوق إلى اعتماد الاقتصاد العالمي بشكل كبير على النفط، مما يجعل الأسعار تتأثر بتغيرات العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل السياسية والمضاربة [3]

و- التكامل الرأسي والأفقي في السوق: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، حيث تتكامل الشركات النفطية في مختلف مراحل الصناعة من استكشاف واستخراج النفط إلى النقل والتسويق.[4]

ثالثا: صناعة أسعار النفط في ظل منظمة الأوبك

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات متعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيره باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلين إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع تاريخ إنشاء منظمه الأوبك والهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج

[1]- حداب ، 2021 مرجع سبق ذكره ، ص21،

[2]- طول حمزة تقلبات اسعار البترول واثرها على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية تحليلية ماجيستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، جامعة ابوبكر بلقايد سنة 2015-2016

[3]- موري سمية ، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية درية خالة الجزائر ، ماجيستر في التسيير الدولي المؤسسات ، تخصص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان 2009-2010

[4]-عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ، الجزء الثالث ص 97

حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتامين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقه اقتصاديه منتظمة.[1]

في ظل صراع المصالح فان أسعار البترول عرفت تقلبات حادة خاصة بعد نشاه منظمه الأوبك واتخاذ قرارها بتحديد أسعار بترولها بمعدل عن الشركات البترولية ومن هذا المنطلق فان صناعه أسعار البترول مرت بمرحلتين :

1- مرحلة ما قبل الأوبك :

في ظل الأحداث الاقتصادية والسياسية والعسكرية البارزة مثل الحرب العالمية الأولى والثانية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية عام 1929، كانت شركات النفط متعددة الجنسيات، خاصة الشركات الأمريكية، تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد أسعار البترول الخام، نتيجة لسابقة تاريخية في اكتشاف وتجارة البترول. في تلك الفترة، كان للاتحادات مثل حلف أكناكري عام 1928 دورًا مهمًا في تحديد سعر المرجع للبترول، الذي كان خليج المكسيك. ومن الملاحظ أنه لم يكن للبترول أهمية كبيرة في الوقت الذي كان فيه الفحم المصدر الأساسي للطاقة. وكان تحديد الأسعار يتم من خلال المنافسة بين الشركات النفطية العملاقة، مما أدى إلى تقلبات في الأسعار، ولكن معظم الدول المنتجة والمستهلكة للبترول كانت دولًا صناعية مثل الولايات المتحدة. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة تتحمل دورًا مسئولا في إعادة إعمار أوروبا، ولكن تكلفة إنتاج ونقل البترول الأمريكي لأوروبا

كانت باهظة، مما دفع إلى تفضيل استخدام البترول من الشرق الأوسط وأفريقيا، الذي أصبح الممول الرئيسي لأوروبا. وبالتالي، بدأت أهمية البترول من الشرق الأوسط وأفريقيا تتزايد، وأصبح البترول العربي محور تحديد الأسعار، مع انتفاضة شركات بريطانية مطالبة بتغيير طريقة تسعير البترول.

2- مرحلة ما بعد الأوبك :

تأثرت الأسعار بشكل كبير بتأسيس منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في عام 1960، حيث أصبحت عاملًا رئيسيًا في تحديد سياسات الأسعار والاستثمار لشركات النفط العالمية. بدأت الدول الصناعية الكبرى تفقد سيطرتها على قرارات التسعير والاستثمار، وظهرت ملامح الاستقلال في دول البترول. على الرغم من منح الشركات العالمية امتيازات في الدول النامية، إلا أن قرارات الأوبك، وخاصةً مقاطعتها للولايات المتحدة وهولندا عام 1973، أثرت بشكل كبير على الاقتصاديات العالمية، وكشفت عن أهمية الدول المنتجة للبترول. ارتفعت أسعار البترول بنسبة تصل إلى 500٪ خلال سنة واحدة بسبب هذه المقاطعة، مما أكد أن تحديد الأسعار لا يعتمد فقط على العوامل الاقتصادية،

ولكن أيضًا على العوامل السياسية و الحروب. بعد إلغاء المقاطعة في عام 1974، انخفضت الأسعار، ولكن بدأت صدمة بترولية جديدة في عام 1978 بسبب الثورة الإيرانية، مما أدى إلى توقف صادرات البترول من إيران وارتفاع أسعار البترول مجددًا.[1]

[1]-عبد القادر سيد احمد ، الاوبك ماضيها ،خاضرها وافاق تطورها ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 ص 75

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

المطلب الاول: ماهية النمو الاقتصادي

اولا: تعريف النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها و تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها. ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

يعرف الاقتصادي الأمريكي KUZNETS SIMON النمو الاقتصادي كما يلي: " يمكن أن يعرف النمو الاقتصادي للدول على أساس أنه هو القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، هذه القدرة على الإنتاج تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي و المؤسساتي، وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها ".

ويمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يعني:

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

2- أن تكون الزيادة حقيقية و ليس نقدية.

3- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

4- أن تكون الزيادة في الدخل القومي تفوق الزيادة في نمو السكان.[2]

ثانيا : عناصر النمو الاقتصادي

يتكون النمو الاقتصادي من مجموعة متنوعة من العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض، وتؤثر بشكل مباشر على تطور الناتج المحلي الإجمالي والرفاهية الاقتصادية. تشمل هذه العوامل عناصر أساسية مثل العمل، رأس المال، والتقدم التقني.

[1]- نفس المرجع السابق ص77

[2]- عجيمة محمد عبد العزيز واخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والمنطق ، الدار الجامعية ، مصر 2007 ص 73

– يُعتبر عنصر العمل من أهم العوامل، حيث يشمل مجموع القدرات البشرية الفيزيائية والمعرفية التي يمكن للأفراد استخدامها في عمليات الإنتاج والخدمات. يزيد التركيز على التعليم والتدريب من كفاءة القوى العاملة ويعزز الإنتاجية والابتكار في الاقتصاد.[1]

– أما عنصر رأس المال، فيعد له دور أساسي في تعزيز الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي. يشمل رأس المال الأصول المادية مثل المعدات والآلات والبنية التحتية، وكلما زاد حجم الاستثمار في رأس المال، كلما ارتفعت قدرة الاقتصاد على الإنتاج والنمو. إلا أنه يتطلب الحفاظ على رأس المال استثمارات مستمرة لتعويض الاهتلاك وتحديث التكنولوجيا.[2]

– بالنسبة للتقدم التقني، فهو يمثل عاملًا حاسمًا في تطوير الاقتصادات ورفع مستوى الإنتاجية. يشمل التقدم التقني تحسينات في العمليات الإنتاجية واستخدام الموارد بفعالية أكبر، سواء من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة أو تحسين العمليات الإدارية. وبالتالي، يسهم التقدم التقني في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وخفض التكاليف، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد في السوق العالمية .[3]

بالإضافة إلى العناصر الإنتاجية الرئيسية المذكورة سابقًا، هناك عوامل أخرى تؤثر على عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج و تتمثل في:

– يلعب النظام المالي دورًا مهمًا في عملية النمو الاقتصادي، حيث يمثل مفتاحًا لعملية التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي، ويعمل على توفير السيولة للاقتصاد، مما يزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات، وبالتالي يزيد من الاستثمارات المحلية ويعزز الإنتاج والنمو الاقتصادي.

– كما يؤثر الوضع السياسي على النمو الاقتصادي، حيث يؤثر الاستقرار السياسي على تحفيز الاستثمار وفعالية القرارات الاقتصادية.

– أما تأثير التضخم يتجلى في رفع معدلات الفائدة الاسمية مما يؤثر سلباً على الاستثمارات.

– وأخيرًا، يؤثر التدخل الحكومي، أو القطاع العام، في الاقتصاد عبر السياسات المالية في تحسين أداء الاقتصاد من خلال رفع معدلات النمو.

[1]- محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم ، دار القاهرة ، مصر 2001 ص 24

[2]- بودخدخ كريم ، اثر سياسة الانفاق على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009 ص58

[3]- محمد ناجي حسن خليفة النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم دار القاهرة مصر 2001

ثالثا : أنواع النمو الاقتصادي

لقد ميز الاقتصاديون عدة أنواع للنمو الاقتصادي منها:

1- النمو التلقائي (الطبيعي) :

يحدث هذا النمو بشكل تلقائي وعفوي من خلال القوى الذاتية في الاقتصاد الوطني دون الحاجة إلى تخطيط أو سياسات عملية. يتميز بالانتقال السريع بين القطاعات في البلدان الرأسمالية وبالتبادل مع الخارج في الدول النامية.[1]

2- النمو العابر أو غير المستقر:

يحدث هذا النمو نتيجة لتغيرات مفاجئة وغير المبرمجة، ويتسم بالتقلبات السريعة. يكون شائعاً في الدول النامية بسبب عدم مرونة البنية الاجتماعية والثقافية.

3- النمو المخطط :

يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته، ويعتمد فعالية هذا النمو على واقعية الخطط وجودة التنفيذ والمتابعة.

- باختصار، يتأثر نوع النمو الاقتصادي بعوامل متعددة مثل هيكل الاقتصاد والسياسات الحكومية والظروف الاقتصادية العامة، وفهم هذه الأنواع المختلفة يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول المختلفة.

المطلب الثاني : عمليات النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً مهماً لقياس أداء الاقتصاد العام لأي دولة، حيث يُظهر الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتطور الأنشطة الاقتصادية. ومن خلال هذا النمو، يمكننا فهم العلاقة بين المداخل والمخرجات الاقتصادية، والتي تشمل العمالة، والرأسمال، والتكنولوجيا، والإنتاجية.

أولا : طرق قياس النمو الاقتصادي

يعتبر تقديرات النمو الاقتصادي بمثابة انعكاس أساسي لتقدير حجم الناتج في الاقتصاد، حيث يُعَرَّف النمو الاقتصادي بأنه التغير النسبي السنوي في حجم الناتج.

وبالتالي، تظهر ثلاث طرق أساسية لتقدير حجم الناتج، وتعود جميعها في الأساس إلى توازن حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

- طريقة القيمة المضافة :

[1]- حبيب كميل والبني حازم ، دراسات في الانماء والتطور ، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ، 1997 ص17

طريقة القيمة المضافة تعرف القيمة المضافة أيضًا بارتفاع قيمة استخدام السلع في عملية الإنتاج، وتُقدر حسابيًا بالشكل التالي :

القيمة المضافة للمنتوج = القيمة النهائية للمنتوج– قيمة المنتجات الوسطية

حيث أن :

المنتجات النهائية : هي منتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

منتجات الوسطية : وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عمليه الإنتاج.

تعتبر طريقه القيمة المضافة من أكثر الطرق دلاله عن الحجم الناتج المحصل عليه من عمليه الإنتاج كونها تتفادى مشكله تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمه الناتج الداخلي الخام حيث انه تبعا لهذه الطريقة يكون الناتج الداخلي الخام يساوي مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي.[1]

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي لان ذلك يؤدي الى تكرار قيم المنتجات الوسطية في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين، مرة كقيمه نهائيه ومره كقيمه وسطيه في سلعه نهائيه أخرى.

ولهذا السبب جاءت طريقه القيمة المضافة لتجنب مشكله ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

– **طريقة الدخل** :

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث يُعتبر هذا الإجمالي مجموع دخل عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي[2]. وبناءً على ذلك، يمكن أن نستنتج أن :

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

– الناتج الداخلي الخام : هو مقدار بتكلفه عوامل الإنتاج.

– الدخل الوطني : مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع.

[1]- صندوق النقد العربي ، (2021)."التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

[2]- مهند عبد الملك سلمان، واخرون (2016).دراسة وصفية ، "مفهوم الناتج المحلي الاجمالي"، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير.

ونتيجة لذلك، يتساوى إجمالي الدخل الوطني المشكَّل من جميع عوامل الإنتاج بالضرورة مع الناتج الوطني، الذي يُحسب عن طريق جمع القيم المضافة التي تنشأ في المؤسسات والأنشطة الإنتاجية المختلفة، لتقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفه عوامل الإنتاج + الضرائب غير مباشره + قيمه الامتلاك

- طريقة الإنفاق :

"في نظام الاقتصاد المحلي، يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل. يعود هذا التوازن إلى حقيقة أن كل عملية شراء لسلع أو خدمات تؤدي إلى تدفق الدخل من المشتري إلى البائع، مما يجعل كل إنفاق يُعتبر دخلاً للطرف الآخر. وبالتالي، يتوازن إجمالي الإنفاق مع الدخل في النظام الاقتصادي المحلي."

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي .[1]

حيث أن الإنفاق الكلي :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

Y : يمثل الدخل الوطني

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال

G : يمثل الإنفاق الحكومي

(X−M) : يمثل إنفاق القطاع الخارجي

رغم تقديرات النمو الاقتصادي التي تعتمد على ناتج الداخلي الخام، إلا أن هناك عدة عوامل تُعتبر تحديات لدقة هذا المؤشر في تمثيل الواقع الاقتصادي بشكل كامل. من بين هذه العوامل، الاقتصاد الخفي الذي يشكل جزءًا هامًا من اقتصاديات العديد من الدول. وبالتالي، فإن هذا الاقتصاد الخفي قد يكون له تأثيرات كبيرة وغير متوقعة على النمو الاقتصادي، وقد يُفقد التقديرات الرسمية للنمو الاقتصادي القدرة

[1] -IMF, What are the components of the gross domestic product (GDP) data series in international financial series (IFS)?

على تمثيل هذه التأثيرات بشكل دقيق. ومع ذلك، يُعتبر فهم هذا الاقتصاد الخفي ودمجه في تقديرات النمو الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق صورة متكاملة وشاملة لأداء الاقتصاد.[1]

ثانيا : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك جمله من العوامل التي تلعب دور الأساسية في الجهود الهادفة إلى تطوير نظريه عامه للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل تعتبر محددات الكبرى للنمو الاقتصادية وتتمثل فيما يلي :

– كميه ونوعيه الموارد البشرية :

يتم قياس معدل نمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي ويتم استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية :

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ÷ عدد السكان

من خلال معادله السابقة نستنتج أن كلما كانت نسبه الزيادة في الناتج الوطني الإجمالية الحقيقي اكبر من معدل نمو السكان كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

أما إذا كانت نسبه الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان فان معدل دخل الحقيقي للفرد سوف يتراجعا ويدل هذا على ان زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عمليه التنمية الاقتصادية في الدول خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني.[2]

– كمية و نوعية الموارد الطبيعية :

عادة ما يعتمد إنتاج ونمو اقتصاد ما على كمية ونوعية الموارد الطبيعية التي يمتلكها، مثل درجة خصوبة الأرض ووفرة المعادن والمياه والغابات وما إلى ذلك. يُعتبر بلد ما غنيا بالموارد الطبيعية، ولكن لا يؤثر ذلك على مستوى النمو الاقتصادي إذا لم يتم استغلال هذه

[1]- بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 76، ص 77.
[2]- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن 2006 ص 270-271

الموارد بشكل مستدام ومستقل. ومن هنا، يجب أن تكون شروط الطلب والتكاليف مشجعة لتحويل الموارد الطبيعية إلى استغلالات اقتصادية، وذلك بتوافر رأس المال والمهارات الفنية اللازمة.

يجب أن نلاحظ أيضًا أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست ثابتة، حيث يمكن للمجتمع أن يطور ويكتشف موارد طبيعية جديدة تسهم في زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل. ومن أجل ذلك، يتطلب الأمر التضحية بجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة وتوجيهها نحو مجالات البحث، مما يعني التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية لتحقيق مستوى مرتفع من القدرات الإنتاجية في المستقبل.[1]

- تراكم رأس المال :

زيادة تراكم رأس المال تسهم بشكل إيجابي في معدل النمو الاقتصادي، حيث يزيد هذا التراكم من إمكانية الاستثمار في السلع الرأسمالية وتطوير البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمدارس والجامعات والمستشفيات. يتحدد معدل تراكم رأس المال بالعوامل التي تؤثر في قدرة المجتمع على الاستثمار، والتي قد تشمل :

- توقعات الأرباح.
- معدلات الادخار والاستثمار.
- سياسات الحكومة.
- مستوى التكنولوجيا المتاحة.

تتباين تأثير هذه العوامل من بلد إلى آخر، ومع ذلك، يظل الجانب الأولي لعملية تراكم رأس المال ضرورة التضحية. فالتراكم في رأس المال يتصل مباشرة بحجم الادخار، الذي يمثل نسبة من دخل المجتمع والذي لا يُنفق على الاستهلاك، ويتجه بدلاً من ذلك ليُضاف إلى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية. في الإدخار، يصبح هذا كتمنًا أو تكلفة للنمو الاقتصادي.[2]

- التخصص والإنتاج الواسع :

أشار آدم سميث في كتابه المشهور " ثروة الأمم " إلى أن النمو الاقتصادي لا يقتصر على زيادة كمية عوامل الإنتاج، بل يتضمن تغييرات أساسية في تنظيم العملية الإنتاجية. يقدر نمو الاقتصاد لبلد ما جزئيًا بقدرته على زيادة تخصص موارده الاقتصادية. عندما تحدث تحسينات في القوى الإنتاجية ومهارات العمال، يحدث تقسيم العمل بحسب حجم السوق، وإذا كانت السوق صغيرة، كما في الدول النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل، مما يقلل من حجم العمليات الإنتاجية. وفي المراحل الأولى من عملية التنمية

[1]- نفس المرجع السابق ص 271-272

[2]- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن 2006 ص 272-273.

الاقتصادية، يكون الإنتاج لغرض الاستهلاك العائلي بدلاً من السوق. ومع توسع السوق وتقدم التكنولوجيا، يزداد تخصص العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.[1]

- التقدم التكنولوجي :

بالإضافة إلى الاختبارات الكمية التي تُستخدم كمؤشرات للنمو الاقتصادي، هناك عوامل نوعية تسهم في تحديده، ومن بين تلك العوامل يأتي عامل التقدم التكنولوجي. يشير التقدم التكنولوجي بشكل عام إلى سرعة التطور والتطبيق الفعّال للمعرفة التقنية، بهدف تعزيز مستوى المعيشة للأفراد. يُعتبر الابتكار والتكنولوجيا الجديدة الظاهرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مثالًا بارزًا على ذلك، حيث أدّى هذا التقدم إلى نمو وتطور اقتصادي ملحوظ في ذلك الوقت. ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على الاختراعات فقط، بل يتضمن أيضًا الجهود المبذولة لزيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتطوير واكتشاف موارد جديدة، من خلال تحسين المستويات التعليمية والإدارية والتسويقية.[2]

- العوامل البيئية :

يتطلب النمو الاقتصادي إحداث مناخ مشجع له، بالإضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. يشمل ذلك وجود قطاعات مصرفية متناسبة مع متطلبات النمو الاقتصادي، ونظام ضريبي يعزز تأسيس الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني يرسخ قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكومي يدعم النمو الاقتصادي. يمكن أن يبرر هذا العامل تحقيق العديد من الدول لمعدلات نمو مرتفعة بينما تفشل الدول الأخرى في تحقيقها، وذلك بسبب توافر الموارد الطبيعية والموارد البشرية الفعالة في تلك الدول الأولى.[3]

ثالثا : نظريات النمو الاقتصادي [4]

1- المدرسة التجارية :

التي نشأت في القرن الخامس عشر، تعتبر من أوائل المفاهيم في مجال النمو الاقتصادي، حيث قام الاقتصادي الفرنسي أنطوان دي مونت كريستين بإدخالها إلى النقاش العلمي. يؤمن أتباع هذا المدرسة بأن الثروة والإنتاج الكلي للبضائع تسهم في زيادة الفائض التجاري، وهي تعتبر المصدر الأساسي للنمو

[1]- ساعو باية ، الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق ، شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر 2008-2009 ص45.

[2]- طالب سومية شهيناز ، الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر ، رسالة الدكتوره في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، جامعة الجيلالي ليباس ، سيدي بلعباس 2016-2017 ص18

[3]- بنابي فتيحة السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009 ص25

[4]- موسوعة اقتصاديات التنمية الجزء الاول الطبعة الاولى 2008.

الاقتصادي. على العكس من ذلك، كان المعتقد السائد في البداية أن المعادن الثمينة والعملات المعدنية هي المصدر الرئيسي للنمو. بالإضافة إلى ذلك، تشجع هذه المدرسة على تطوير الصناعة المحلية وتعزيز الأسواق المحلية.

نقدها :[1]

– **تجاهل الاستهلاك:** يُنتقد المذهب التجاري لتركيزه على تجميع الثروة على حساب الاستهلاك الداخلي ورفاهية المواطنين.

– **التركيز على المعادن الثمينة:** يُعتبر التركيز المفرط على المعادن الثمينة كمقياس للثروة أمرًا محدودًا ولا يعكس القيمة الحقيقية للاقتصاد.

– **تقييد التجارة الحرة:** يُنتقد المذهب لمعارضته للتجارة الحرة وفرض الحماية الجمركية، مما يمكن أن يؤدي إلى نزاعات تجارية ويُقلل من الكفاءة الاقتصادية.

– **تجاهل الإنتاجية:** يُنتقد المذهب لعدم الاعتراف بأهمية الإنتاجية والابتكار كعوامل رئيسية للنمو الاقتصادي

– **التأثير على العلاقات الدولية:** يُنتقد المذهب لتأثيره السلبي على العلاقات الدولية، حيث يُشجع على السياسات الاقتصادية العدوانية التي تُفضل مصالح الدولة على حساب الدول الأخرى.

2– النظرية الكلاسيكية :

تُعرف شخصيات مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس باعتبارهم أبرز ممثلي النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي. يُعتبر فيلم "ثورة الأمم" خطوة هامة لآدم سميث في تطبيق ونشر فكر النظرية الكلاسيكية. يُؤمن ممثلو هذه النظرية بأن التجارة، وليس الذهب، هو أساس ثروة الأمم. كما يرون أن الأسواق الاقتصادية قادرة على تنظيم نفسها عندما تكون خالية من القيود، ويعتقد آدم سميث بوجود قوى غامضة داخل الأسواق تقوم بتنظيمها وتوجيهها نحو التوازن الطبيعي.

نقدها :[2]

– **تجاهل الطبقة الوسطى :** تركز النظرية بشكل كبير على العلاقة بين الأجور والأرباح وتجاهل الطبقة الوسطى التي تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد.

– **إهمال القطاع العام :** لا تأخذ النظرية في الاعتبار دور القطاع العام وتأثيره على النمو الاقتصادي.

– **إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا :** تفترض النظرية أن التكنولوجيا لا تلعب دورًا كبيرًا في النمو الاقتصادي، وهو ما يتعارض مع الأدلة الحديثة التي تشير إلى أهمية التكنولوجيا في تعزيز الإنتاجية.

[1]- جابر عبد الرحمان مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الاول.
[2]- موسوعة اقتصاديات التنمية مرجع سبق ذكره.

– **القوانين غير الحقيقية** : تتبنى النظرية نزعة تشاؤمية تؤدي إلى حتمية الكساد، وهو ما لا يتوافق دائمًا مع الواقع الاقتصادي.

– **خطأ النظرة للأجور والأرباح** : تفترض النظرية أن الأجور تتجه نحو مستوى الكفاف وأن الدول المتقدمة ستصل إلى مستوى الكساد الدائم، وهو ما لم يحدث في الواقع.

هذه الانتقادات تشير إلى أن النظرية الكلاسيكية قد تحتاج إلى تحديث لتعكس الواقع الاقتصادي الحديث بشكل أفضل.

3- نظرية النمو المبكر لشومبيتر :

تم نشر عمل جوزيف الويس شومبيتر لأول مرة في عام 1911 تحت عنوان "نظرية التنمية الاقتصادية". وفي هذا العمل، قدم شومبيتر تعريفًا جديدًا لمصطلح الابتكار في علم الاقتصاد، حيث أشار إلى دور رائد الأعمال بشكل خاص في عملية النمو الاقتصادي. كما أكد على أهمية الابتكار كمحرك أساسي لتنظيم المشاريع وتحفيز التطور، مع التركيز على الروح الريادية للأفراد وقدرتهم على التحفيز والإبداع.

نقدها :[1]

نقد نظرية النمو المبكر لشومبيتر يركز على عدة نقاط ، منها:

– **تجاهل لعوامل أخرى** : النظرية تقلل من دور العوامل الأخرى مثل السياسة الحكومية والظروف الاجتماعية والثقافية في عملية التنمية الاقتصادية.

– **تبسيط الدور الرئيسي للريادي:** تقديم الرائد الاقتصادي كالعامل الرئيسي في عملية التنمية يتجاهل العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على التطور الاقتصادي.

– **تجاهل التفاعلات الاجتماعية** : عدم اعتماد النظرية على التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والمجتمع يمكن أن يقلل من قدرتها على تفسير التغيرات في الاقتصاد.

– **تحديد ضيق لمفهوم الابتكار:** تعريف الابتكار بشكل محدد دون اعتبار عوامل أخرى مثل الثقافة والبنية الاجتماعية يمكن أن يقيد فهم العملية الابتكارية بشكل كامل.

هذه النقاط تشير إلى أن نظرية النمو المبكر لشومبيتر قد تقدمت بتصور مبسط لعملية التنمية الاقتصادية، وتجاهلت عدة عوامل مهمة تؤثر في الواقع على النمو الاقتصادي.

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الجزء الثالث

4- النظرية الكنزية :

تعتقد هذه النظرية، المعروفة باسم الاقتصاد الكينزي، أن التدخل الحكومي في تنظيم الاقتصاد يمكن أن يحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي. ويعتبر الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز رائدًا في هذا المجال، خاصة خلال فترة الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات. وتشمل مبادئ العمل الاقتصادي حسب كينز ثلاثة نقاط رئيسية: تأثير القرارات الاقتصادية على الطلب، تجاوب الأسعار ببطء مع التغيرات، وتأثير تغيرات الطلب الإجمالي على الإنتاج والعمال بشكل أساسي.

نقدها :[1]

- **الاعتماد على الإنفاق الحكومي:** يرى النقاد أن الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى عجز مالي وديون عامة.

- **تأثير التضخم:** قد يؤدي الإنفاق الحكومي المفرط إلى التضخم، خاصة إذا كان الاقتصاد قريبًا من التوظيف الكامل.

- **التأثير على الادخار والاستثمار:** يمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي إلى طرد الاستثمار الخاص، حيث يتم استبدال الادخار والاستثمار الخاص بالإنفاق الحكومي.

5- نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة و النظرية الخارجية :

في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ظهرت نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة والنظرية الخارجية التي قدمها الاقتصادي روبرت سولو. تركز هذه النظريات على دراسة عمليات نمو الاقتصاد والعوامل التي تؤثر عليها، وتحديداً التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية. تشير النظرية الخارجية إلى أن التكنولوجيا والابتكارات الجديدة تلعب دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي، بينما تعتبر النظرية الكلاسيكية الجديدة أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الإنتاجية عبر الاستثمار في رأس المال وتطوير الموارد البشرية وتحسين التكنولوجيا.

نقدها :[2]

[1]- اسماعيل عبد الرحمان حربي عريقات مفاهيم ونظم اقتصادية دار وائل للنشر الاردن 2004
[2]- موسوعة اقتصاديات التنمية –الجزء الأول- الطبعة الأولى-2008

- تجاهل الطبقة الوسطى:

- يعتبر النقد أن النظرية الكلاسيكية الجديدة قد أهملت دور الطبقة الوسطى في الاقتصاد.

- يُعتقد أن التركيز على الفرد والشركات الكبيرة قد أدى إلى تجاهل الطبقة الوسطى وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

- إهمال القطاع العام:

- يُعتبر النقد أن النظرية الكلاسيكية الجديدة قد أهملت دور الحكومة والقطاع العام في تحقيق النمو.

- يُعتقد أن القطاع العام يلعب دورًا مهمًا في توجيه الاقتصاد وتحفيز النمو من خلال السياسات الاقتصادية.

- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا:

أ - يُعتقد أن النظرية الكلاسيكية الجديدة قد أهملت دور التكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي.

ب - يُعتبر الابتكار والتقدم التكنولوجي عوامل أساسية للنمو، ولكن النظرية الكلاسيكية الجديدة قد لم تعكس ذلك بشكل كافي.

- القوانين غير الحقيقية:

- يُعتقد أن النظرية الكلاسيكية الجديدة قد أظهرت نزعة تشاؤمية تجاه حتمية الكساد.

- في الواقع، لم يحدث أن وصلت الأجور نحو مستوى الكفاف، والدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

6- نظرية النمو الاقتصادي الداخلي:

نظرية النمو الاقتصادي الداخلي هي نظرية اقتصادية تم تطويرها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. تقوم هذه النظرية على اعتقاد بأن التقدم الاقتصادي للدول ينبع أساسًا من العوامل الداخلية التي تؤثر على الاقتصاد، مثل الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، وتطوير التكنولوجيا، وتحسين بيئة الأعمال. وفقًا لهذه النظرية، يمكن للدول تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة من خلال تحسين هذه العوامل الداخلية دون الحاجة إلى الاعتماد بشكل كبير على العوامل الخارجية مثل الاستثمارات الأجنبية أو الصادرات. ويتم تحقيق هذا التقدم الداخلي من خلال سياسات حكومية تشجع

على الابتكار والاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة إلى تعزيز التعليم والتدريب وتطوير البنية التحتية.

نقدها:[1]

– **التجاوز الخارجي:** تتجاهل النظرية العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على نمو الاقتصاد الداخلي مثل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

– **التكنولوجيا والابتكار:** قد تعتمد النظرية بشكل كبير على الابتكار وتقدم التكنولوجيا كعوامل دافعة للنمو، لكنها قد تغفل عن كيفية تحفيز هذه العوامل وتحفيزها بشكل أكبر.

– **توزيع الثروة:** يُعتبر توزيع الثروة والدخل من جوانب النقد الرئيسية، حيث قد تؤدي سياسات النمو الداخلي إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية وتعزيز التفاوت بين الطبقات.

– **البيئة والاستدامة:** قد لا تأخذ النظرية بالاعتبار الآثار البيئية لنمو الاقتصاد، وتنبؤات التغير المناخي التي قد تؤثر على النمو المستقبلي.

– **المؤسسات والسياسات الحكومية:** تغفل بعض النظريات عن دور المؤسسات والسياسات الحكومية في تعزيز النمو الاقتصادي الداخلي وضمان الاستدامة الاقتصادية.

[1]- موسوعة اقتصاديات التنمية-الجزء الأول- الطبعة الأولى 2008

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستخلص أن النفط له دور محوري في تشكيل الاقتصادات العالمية إنه يُعد مصدرًا رئيسيًا للطاقة ويساهم في النمو الاقتصادي من خلال توفير الإيرادات الضخمة للدول المُصدرة ومع ذلك، يجب على الدول الاعتماد على استراتيجيات متنوعة لضمان النمو المستدام وعدم الاعتماد الكلي على النفط كمصدر وحيد للدخل.

و كذلك تمكنا في هذا الفصل من معرفة مفهوم النمو الاقتصادي و استخلصنا انه يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات و مؤشر من مؤشرات رخائها، لذا يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات و تتطلع إليها الشعوب ، ولقد ساهمت العديد من النظريات في تحليل أسباب الزيادة في النمو الاقتصادي.

تُعد أسعار النفط عاملاً مهمًا في الجزائر إذ يؤثر على النمو الاقتصادي نظرًا لاعتماد البلاد بشكل كبير على الإيرادات النفطية. تشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني

تم تنويع الدراسات القياسية في سياق بحثنا، بما في ذلك استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل والنماذج. قمنا بمراجعة عدد من الدراسات السابقة الأجنبية والمحلية والعربية عبر فترات زمنية مختلفة، وقمنا بتلخيص نتائجها بشكل موجز كالاتي :

أ- الدراسات الأجنبية :

- **The effects of Oil price shocks on the Iranian economic. (mohamed reza farzanegan , gunther markwardt, 2009)**

تستهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة الديناميكية بين صدمات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية في إيران، خصوصاً في الفترة من عام 1975 إلى 2006. من خلال تطبيق نموذج VAR ، تسعى الدراسة إلى فهم الارتباط المعقد بين التغيرات في أسعار النفط ومختلف جوانب الاقتصاد الإيراني، مثل الناتج الصناعي والتضخم والسياسة المالية.

تظهر النتائج تأثيرًا إيجابيًا قويًا يشير إلى أن التغيرات الإيجابية في أسعار النفط ترتبط بزيادة في الناتج الصناعي. ومع ذلك، يتبين أن لصدمات أسعار النفط آثارًا غير متكافئة على الاقتصاد الإيراني، حيث تؤدي الصدمات الإيجابية والسلبية في أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في معدل التضخم، مما يفرض تحديات على السياسة النقدية والمالية. علاوة على ذلك، يظهر البحث أن للأسعار النفطية تأثيرًا هامشيًا على الإنفاق الحكومي في إيران، وهو جانب مهم يجب أخذه في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية المستقبلية.

- **Oil price shocks and ,(Philip olomola and kintoye v,ademjo ,2006) macro economic activities in negeria**

هدفت الدراسة إلى استقصاء تأثير صدمة أسعار النفط على العوامل الاقتصادية الرئيسية في نيجيريا خلال الفترة من عام 1970 إلى 2003. باستخدام بيانات سنوية ونموذج VAR، ركزت الدراسة على تحليل تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي، وعرض النقود لتقدير الأثر الفعلي لصدمات أسعار النفط.

نتائج الدراسة أظهرت أن الصدمات النفطية لم تكن لها تأثير كبير على الإنتاج الاقتصادي أو تضخم الأسعار أو سعر الصرف الحقيقي في البلاد. بالمقابل، تبين أن التغيرات في تلك العوامل ترتبط بعلاقات

معقدة مع عرض النقود والتطورات الاقتصادية الكلية، حيث يبدو أن هذه العوامل تمتلك القدرة الأكبر على تحديد مدى تقلبات النشاط الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المدروسة.

- **Oil prices and the fiscal , (Michael d,Bradley amany ael anshasy ,2012 policy response in oil exporting countries)**

تهدف هذه الدراسة، بشكل تجريبي إلى استكشاف الدور الذي تلعبه أسعار النفط في توجيه السياسة المالية للبلدان المصدرة للنفط. باعتماد نموذج panel، يهدف البحث إلى فهم أهمية تلك الأسعار في صياغة سياسات النفقات الحكومية لهذه الدول. تمت دراسة عينة تضم 11 دولة مصدرة للنفط خلال الفترة من عام 1972 إلى عام 2007، حيث تم تقدير معادلات تربط الإنفاق الحكومي بتقلبات أسعار النفط.

تشير النتائج إلى أن أسعار النفط المرتفعة تؤدي على المدى الطويل إلى زيادة حجم النفقات الحكومية، مما يعكس التبعات الاقتصادية الناتجة عن تلك الارتفاعات. ومع ذلك، يتبين أن زيادة النفقات الحكومية تكون بمعدل أقل من زيادة العائدات الناتجة عن النفط على المدى القصير، وهو ما يشير إلى اتخاذ سياسات مالية محترمة ومتزنة في تلك الدول. هذه النتائج تعتبر مؤشرًا على درجة الحكمة في استخدام العائدات النفطية وتوجيهها نحو الاستثمارات المستدامة والتنمية الشاملة، مما يسهم في تعزيز استقرار الاقتصادات المعتمدة على النفط.

بالتالي، يمكن استخدام هذه النتائج كأداة لفهم تأثيرات صدمات أسعار النفط في سياقات مختلفة، ويمكن توظيفها أيضًا في دراسات مستقبلية تتعلق بسياسات النفقات الحكومية وتحديد مسارات التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط.

- **The relation ship between oil , (I.hieam khazal nashoor , 2012) Governmemtal expoenditeur in gcc for the period 2000-2008**

هذه الدراسة تسعى إلى استقراء وتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2008. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأساسي والرئيسي للإنفاق العام في هذه الدول، بينما يبدو أن مساهمة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والدخل من الاستثمارات في تمويل النفقات الحكومية تبقى محدودة نسبياً. ومن الملاحظ أيضاً وجود علاقة تبادلية وواضحة بين الإيرادات النفطية والنفقات العامة في هذا السياق، حيث يعتمد الاقتصاد الخليجي بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو وتمويل الأنشطة الحكومية، مما ينعكس على مستويات الدخل والإنفاق في هذه الدول بشكل ملحوظ.

- **Oil price shocks and Nigeria macro economy (eme O.akpan)**

الدراسة تسعى إلى فهم الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد النيجيري، وهي محاولة لتحليل العلاقة الديناميكية بين تلك التقلبات والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية في البلاد. يتناول البحث هذه العلاقة من خلال تطبيق نموذج VAR، مما يسمح بتقديم رؤية شاملة لكيفية تأثير تغيرات أسعار البترول على مختلف جوانب الاقتصاد النيجيري.

تظهر نتائج الدراسة أن تقلبات أسعار البترول لها تأثيرات متباينة على الاقتصاد النيجيري. على سبيل المثال، يتزايد التضخم بشكل كبير بفعل الزيادات الكبيرة في أسعار البترول، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الأسر والشركات. ومن الجدير بالذكر أن جزءًا من هذه الآثار السلبية يمكن تعويضه بارتفاع عائدات الصادرات، ولكن هذا لا يمنع من تفاقم بعض الخسائر نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على السلع النيجيرية في فترات الركود الاقتصادي.

من ناحية أخرى، ترتبط زيادة في أسعار البترول بزيادة في الدخل القومي الحقيقي بفعل زيادة حصيلة الصادرات البترولية، وهو ما يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي إلى حد كبير. ومن الملاحظ أيضًا أن تقلبات أسعار البترول لها علاقة بالنمو في القطاع الصناعي النيجيري، حيث يمكن أن تؤثر بنسب هامشية على نشاط هذا القطاع.

إذاً، يتضح من خلال الدراسة أن الاقتصاد النيجيري يعاني من مشكلات هيكلية عميقة، حيث تتجلى ضعف الاقتصاد في تركيبته الاعتمادية الكبيرة على البترول وتأثيرات ذلك على الفقر والهشاشة الاقتصادية.

- **Impacts of oil price shocks in,(Raul J.Crespo. Jose A. Zambrano,2018) Vanezuela, macroeconomic**

هذه الدراسة تُركز على تحليل آثار تقلبات أسعار النفط على العديد من جوانب الاقتصاد الكلي في فنزويلا خلال فترة زمنية تمتد من العام 1921 إلى العام 1970، ومن العام 1985 إلى العام 2015، باستخدام نموذج الانحدار البنيوي الذاتي (VAR). يهدف البحث إلى استنتاج ما إذا كانت تأثيرات صدمات أسعار النفط تُظهر عدم التكافؤ في تأثيرها على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي. وقد خلصت

الدراسة إلى وجود تأثير ملحوظ وإيجابي لتقلبات أسعار النفط على معظم جوانب الاقتصاد الكلي في فنزويلا، سواء في المدى القريب أو البعيد.

كما أوضحت الدراسة أن القدرة على التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام أسعار النفط لم تكن مهمة في فترة زمنية محددة، لكن زادت أهميتها بشكل كبير في فترة زمنية أخرى. و لوحظ في الدراسة أيضًا وجود تأثيرات غير متكافئة لتقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات مثل الإنتاج الحقيقي في قطاع النفط والاستثمار خلال بعض السنوات. وقد ترتبط الزيادات غير المتوقعة في أسعار النفط بارتفاع ملحوظ في المتغيرات الاقتصادية، بينما لا تظهر الانخفاضات نفس الارتباط. وفي نهاية الدراسة، أظهرت التحليلات وجود علاقة إيجابية بين تقلبات أسعار النفط ومعظم متغيرات الاقتصاد الكلي، مما يشير إلى أهمية صدمات أسعار النفط كمصدر لتقلبات دورة الأعمال في الاقتصاد، ورغم ذلك، فإن استجابة هذه المتغيرات للصدمات قد تختلف بشكل كبير حسب الفترة الزمنية.

- **An Emprical growth, (H.M Pesaran, K.Mohades and S.H.Esfahani-2012). " model for major oil exporters**

تم إجراء هذه الدراسة لفهم ظاهرة النمو في تسع دول نفطية مختلفة، بما في ذلك إيران، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، فنزويلا، إندونيسيا، المكسيك، والنرويج، خلال فترات زمنية متباينة. تسلط الضوء على دور النفط في دعم النمو ومكانته الفعلية في إطار وظيفة الإنتاج على المدى الطويل. أظهرت الدراسة وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، الناتج الأجنبي، والدخل الحقيقي للنفط، بالإضافة إلى تأثير الصدمات على دخل إنتاج النفط والناتج الأجنبي في هذه الدول.

- **The Impact of international oil Price Fluctuation on china economy (Zhang Qianquin , 2011**

تمت دراسة تأثير سعر النفط على مؤشرات الاقتصاد، وذلك من خلال تحليل أسعار المستهلك، والمبلغ الإجمالي الصافي للصادرات، وسياسات النقدية، باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين سعر النفط والمبلغ الإجمالي لصافي الصادرات وسياسات النقدية. يمكن لارتفاع أسعار النفط العالمية أن يؤدي إلى انخفاض في المبلغ الإجمالي لصافي الصادرات والناتج الحقيقي، بينما قد يرفع الأسعار عمومًا. في الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على المعروض النقدي الفعلي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن ينعكس ارتفاع أسعار النفط في انخفاض الناتج الحقيقي وتأثير سلبي على المعروض النقدي الفعلي والأسعار.

- **Impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and** " ،(**T J Hong** **Expenditure : Evidence for Malaysia 1970-2008**", **2010**,

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير صدمات أسعار النفط على الإيرادات والنفقات الحكومية على مدى الفترة من عام 1970 إلى عام 2008، باستخدام البيانات السنوية كأداة لتحليل الأثر القصير الأجل. تم التركيز في هذا البحث على دراسة عدة متغيرات اقتصادية مهمة، ومنها أسعار البترول ومدى تأثيرها على النفقات والإيرادات الحكومية. وقد أظهرت نتائج التحليل أن الصدمات في أسعار النفط لها تأثير إيجابي كبير على الإيرادات والإنفاق الحكومي، وتشير الأدلة إلى حدوث صدمات غير متكافئة في أسعار النفط مما يؤدي إلى تأثير إيجابي على الإيرادات والإنفاق الحكومي. كما توضح النتائج وجود علاقة متبادلة بين تقلبات سعر النفط والسياسة المالية، حيث يمكن أن تؤدي الصدمات الإيجابية في أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الحكومية، وبالتالي تكبيد الحكومة مزيدًا من النفقات.

- " **Estimating the effects of oil price shocks on Kazakh Economy**", (**Marc Gronwald and authors , 2009**)

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور القطاع النفطي في اقتصاد كازاخستان، وتحليل تأثير التقلبات في أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وأسعار الصرف. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن سوق النفط يتأثر بعوامل متعددة تجعله عرضة لتقلبات كبيرة، وأن التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط ينعكس بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وأسعار الصرف، مما يعكس حساسية الاقتصاد الكازاخستاني لتلك التقلبات. وباستخدام نموذج VAR، تم تقدير العلاقات بين هذه المتغيرات وتحليل تأثير التقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد الكازاخستاني، مما يعزز أهمية استخدام هذا النموذج في فهم التفاعلات الاقتصادية المعقدة وتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التقلبات في أسواق النفط العالمية.

ب- الدراسات العربية :

- "(مسغوني سهام , بلعباس رابح , 2020 " ,) اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية – دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال الفترة 1990- 2017."

تمت دراسة تأثير السياسة النقدية وتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية، حيث شملت الدراسة ست دول عربية هي الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السعودية، والأردن. استخدمت الدراسة نماذج بيانات السلسلة الزمنية المقطعية لتحليل سلاسل بيانية سنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمعروض النقدي في هذه الدول.

أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة النقدية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية المدرجة في الدراسة. ولكن فعالية السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي تختلف بحسب طبيعة الاقتصاد، حيث أظهرت النتائج أن السياسة النقدية فعّالة في الدول العربية غير النفطية، بينما يقل تأثيرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية المدرجة في الدراسة باستثناء الاقتصاد التونسي، حيث تبين أن النمو الاقتصادي يتأثر سلبًا بتقلبات أسعار النفط.

" , (Qwader Amjad , "Impact of Oil Price Changes on Government and Tax Revenues , External Grants and Certain Badget Variables Government Expenditures in Jordan" (2018 "

تمت هذه الدراسة لتقييم تأثير أسعار النفط على عدد من متغيرات الميزانية العامة في الأردن، مثل الضرائب، والإنفاق الحكومي، والإيرادات الحكومية، والمنح الخارجية خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 2015. تم تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، بما في ذلك المربعات الصغرى العادية.

أظهرت نتائج التحليل ارتباطًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية بين أسعار النفط والإيرادات الحكومية والضرائب، والمنح الخارجية، والنفقات الحكومية. بينما كان لسعر النفط على عجز الموازنة علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية. بناءً على هذه النتائج، تقترح الدراسة أن تستثمر الحكومة الأردنية عائدات ضرائبها النفطية مباشرة في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والتصنيع لتوسيع مصادر الدخل، واستخدام هذه الإيرادات في إقامة مشاريع طاقة بديلة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، مما يتوافق مع ظروف البيئة في الأردن.

- (مرتضى , 2017) , " تقلبات اسعار النفط العالمية و اثرها على التضخم و النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 1988--2015 "

تقدم هذه الدراسة تحليلًا شاملاً لواقع الثروة النفطية ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، حيث تسعى إلى فهم العلاقة الوطيدة بين هذه العوامل وتأثير تقلبات أسعار النفط الخام العالمية. باستخدام مجموعة من الأساليب القياسية والإحصائية لتحليل البيانات للفترة من 1988 إلى 2015، كشفت الدراسة عن عدم استقرار ملحوظ في معظم المتغيرات عند مستوياتها الأصلية، مما يبرز تحديات الاقتصاد العراقي. ومن ثم، قامت الدراسة بإجراء اختبار سببية غرانجر لفهم العلاقة السببية بين أسعار النفط ومعدلات التضخم، وخلصت إلى وجود علاقة تكاملية بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بينما لم تظهر معدلات التضخم علاقة مماثلة. وبالتالي، فإن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه يعكس تأثيرات هذه الصناعة على الاقتصاد، بينما لم تظهر هذه العلاقة مع معدلات التضخم، مما يتطلب مزيدًا من البحث والتحليل لفهم ديناميات الاقتصاد العراقي بشكل أفضل.

- (أسماء ناصر شايع, 2017) " تقلبات أسعار النفط و الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية للفترة ما بين 1980-2014 "

تمت الدراسة لتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، على المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، خاصة فيما يتعلق بسياستها المالية المتمثلة في النفقات الحكومية. وأظهرت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة كبيرة في النفقات الحكومية، مما يتسبب في تأثيرات تضخمية على الاقتصاد السعودي.

ونصحت الباحثة، استنادًا إلى نتائج الدراسة، بضرورة اتباع سياسة نقدية متوازنة لتخفيف هذه التأثيرات، بالإضافة إلى أهمية إنشاء وتفعيل الصناديق السيادية لتجميع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والاستفادة منها في حالات الانخفاض.

-(Hakan Berument و آخرون ، 2017) " تاثير صدمات اسعار النفط على النمو الإقتصادي لبلدان مختارة في منطقة الشرق االوسط و شمال افريقيا "

تمحورت الدراسة حول تحليل كيفية تأثير صدمات أسعار النفط على نمو الإنتاج في بعض البلدان المختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تعتبر إما مصدرة صافية أو مستوردة صافية لهذه السلعة، مع الأخذ في الاعتبار أن حجمها أصغر من أن يؤثر على أسعار النفط.

تشير الدراسة من خلال نتائج التقديرات إلى أن زيادات في أسعار النفط تؤثر بشكل إيجابي على مخرجات الجزائر وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، يبدو أن لصدمات أسعار النفط تأثيراً مهماً إحصائياً على مخرجات البحرين وجيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس. كما أن الصدمات الإيجابية للنفط، مثل زيادة الطلب على النفط وإمدادات النفط للمجموعة الأخيرة من البلدان، لها أثرها. وأخيرًا، فإن صدمات العرض من النفط ترتبط بانخفاض نمو الإنتاج، ولكن تأثير صدمات الطلب على النفط على الإنتاج لا يزال إيجابيًا.

- (Elsiddig Rahma. Noel Perera .Kian Tan ,2016)

"**Impact of Oil Price Shocks on Sudan Government Budget**"

تمت دراسة تأثير صدمات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان باستخدام نموذج VAR لسلسلة البيانات الفصلية من عام 2000 إلى عام 2011. وقد توصلت الدراسة إلى أن تذبذب أسعار النفط أثر بشكل سلبي وملحوظ على كل من الإنفاق الحكومي ورصيد الميزانية، مما يشير إلى وجود تأثيرات تراكمية على الاقتصاد السوداني نتيجة لتلك الصدمات.

-(Sbia.R , Hamdi.H , 2013) " العلاقة الديناميكية بين عائدات النفط , االنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في اقتصاد يعتمد على النفط خلال الفترة 1960 – 2010 في مملكة البحرين "

هدف الدراسة هو التحليل العميق للعلاقة الديناميكية بين عائدات النفط والنفقات الحكومية والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين خلال الفترة من 1960إلى 2010. يتم ذلك باستخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات ونموذج تصحيح الأخطاء والبيانات المتاحة لنفس الفترة. وبعد إجراء الدراسة وتحليل البيانات، توصل الباحثون إلى استنتاجات هامة تشير إلى أن عائدات النفط لا تزال المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة، كما أنها القناة الرئيسية التي تمول النفقات الحكومية. هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية قطاع النفط في اقتصاد البحرين وعلى الضرورة الملحة لتطوير استراتيجيات مستدامة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة المالية للحكومة.

- (عبد الستار عبد الجبار موسى ، 2010) "دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق و أفاقه المستقبلية "

خلال تحليل واقع القطاع النفطي في العراق خلال العام 2010، يبرز دور هذا القطاع كمحور أساسي في الاقتصاد العراقي، حيث يعتبر مصدراً رئيسياً للإيرادات التي تلزم لتحقيق الاستقرار والتطوير الاقتصادي. يتسم القطاع النفطي بمكانة استراتيجية، مدعوماً بفلسفة اقتصاد السوق التي تشير إلى أهمية استثمار الموارد الطبيعية بشكل فعّال لتحقيق النمو والازدهار. من هذا المنطلق، يعتبر تطوير البنى التحتية للقطاع النفطي، فضلاً عن باقي القطاعات الاقتصادية، أمراً حيوياً لتعزيز القدرة التنافسية وتعزيز الاقتصاد بشكل عام.

ومن خلال استثماراته في تحسين عمليات الاستخراج وتطوير التكنولوجيا، يمكن للقطاع النفطي أن يسهم بشكل فعّال في تعزيز الإنتاجية وزيادة العائدات المالية. وبما أن القطاع النفطي يُعتبر مصدراً رئيسياً لإيرادات الحكومة العراقية، فإن استثمار جزء كبير من هذه العائدات في تطوير البنية التحتية يسهم في تعزيز كفاءة الاستخراج وزيادة العائدات على المدى الطويل، وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي ويسهم في تحقيق التوازن المالي للدولة.

- (قصي عبد الكريم إبراهيم , 2010) ," أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية"

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع الصناعة النفطية في سوريا عبر مختلف مراحلها، مع التطلع إلى المستقبل من خلال استشراف مجموعة متنوعة من السيناريوهات. ومن المأمول أن تسفر النتائج والمقترحات المستخلصة عن هذه الدراسة عن توجيهات وتوصيات تعزز من تطور الصناعة النفطية في سوريا وتعزز قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز قدرة البلاد على تصدير المنتجات النفطية.

تتناول الدراسة أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد السوري ودوره الاستراتيجي، حيث يعتبر محركًا رئيسيًا للاقتصاد بفضل مساهمته الكبيرة في إيرادات المالية العامة، ودوره في تخفيف التحديات المالية والهيكلية التي شهدتها الاقتصادات السورية.

-Impact of crude oil Price fluctuations on Governmental expenditures in Sultanate of Oman (1990-2017) ,(Abubaker El-Sidiq Ahmed ,2018)

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة الطويلة المدى بين تقلبات أسعار النفط والنفقات الحكومية في سلطنة عُمان، باستخدام نموذج ARDL على سلسلة بيانات سنوية تمتد من1990 عام إلى عام 2017 . تظهر الدراسة كيفية توافق النفقات الحكومية مع تقلبات أسعار النفط، وتقدم رؤية لآلية الارتباط بين المتغيرين. وتشمل العينة 28 ملاحظة سنوية لأسعار النفط الخام ونفقات الحكومة العمانية. تستخدم الدراسة اختبارات ARDL لتحليل العلاقة الطويلة المدى بين التغيرات في أسعار النفط والنفقات الحكومية على مدى الفترة الزمنية المحددة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين، وأن تقلبات أسعار النفط الخام تؤثر إيجابيًا على النفقات الحكومية في سلطنة عُمان.

كما أظهرت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والنفقات الحكومية، وأن تأثير أسعار النفط على النفقات الحكومية إيجابي ومعنوي.

ج- الدراسات المحلية :

- (جليلة عيوني، محمد بن عزة ، 2023) تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر.

تبحث هذه الدراسة في اثار صدمات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر لتحليل العلاقة خلال الفترة 1990 الى 2021 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

ظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار الحدود ، كشف تقديرات النموذج عن وجود تأثير ايجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وتأثير سلبي على المدى القصير ، مع ارتفاع اسعار النفط يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل و ينخفض في المدى القصير ، اوضحت النتائج ان باقي المتغيرات لا تؤثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، في حين يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر والنفقات العامة سلبا على النمو الاقتصادي ويؤثر هذا الاخير بالإيجاب عند ارتفاع سعر الصرف في المدى القصير.

- (دريش زهرة , محمد الخطيب نمر , جعدي شريفة 2020) اثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة(2000_2016)

تسلّط الدراسة التي أُجريت لاستكشاف تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، والتي تتضمن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والموازنة العامة، والميزان التجاري، ومعدلات البطالة خلال الفترة من 2000 إلى 2016، الضوء على طبيعة الارتباط الوثيق بين اقتصاد البلاد وقطاع النفط. فقد أظهرت نتائج الدراسة بوضوح أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشدة على إيرادات النفط، وأن تقلبات أسعار النفط تلعب دوراً حاسماً في تحديد مسارات النمو الاقتصادي، حيث تؤثر مباشرة على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي وميزان الميزان التجاري.

ومن خلال تحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثيرية قوية بين تقلبات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي في البلاد، حيث تترتب عن هذه التقلبات آثار متعددة تتجلى في تذبذبات في الإيرادات الحكومية وبالتالي على الميزانية العامة، فضلاً عن تأثيرها على معدلات البطالة. وفي هذا السياق، كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات البطالة، حيث ترتبط زيادة أسعار النفط بتحسن في معدلات التشغيل والعكس صحيح أيضاً.

بما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على النفط كمورد رئيسي للعائدات، فإن تغيرات في أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على جميع جوانب الاقتصاد الوطني، وتبرز الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر

الدخل الوطني وتعزيز القطاعات الأخرى للتقليل من تبعيته لقطاع النفط وتعزيز مقاومته لتقلبات الأسعار الدولية.

- (رزقه سيدي عمر , غريب بولرباح , 2020 ")اثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك – دراسة تحليلية قياسية (2000_2018)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تأثير تقلبات أسعار النفط على استراتيجيات الاستثمار لشركة سوناطراك خلال الفترة من 2000 إلى 2018. تم ذلك من خلال تحليل مفصل لحركة الاستثمارات في قطاع الاستكشاف النفطي خلال مرحلة المنبع، مع دراسة مقارنة لهذه الحركة بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت الدراسة فهم العلاقة بين إنتاج النفط وأسعار النفط من خلال استخدام نموذج ARDL للتحليل الاقتصادي القياسي. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مؤشرات الدراسة على المدى المتوسط والطويل، حيث كلما انخفضت أسعار النفط، تراجع حجم الاستثمارات النفطية لدى الشركة.

- (ياسين مصطفاي , فريد بختي , 2019_2020) اثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986_2016

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر على مدى الفترة من1986 –2016 من خلال تبني منهجية الاقتصاد القياسي المتمثلة في طريقة نموذج تصحيح الأخطاء. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك زيادة ملحوظة في النفقات العامة اعتبارًا من العام 2000، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. كما كشفت الدراسة عن أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع النفط والغاز، وأن تقلبات أسعار النفط الخام تؤثر بشكل مباشر على النفقات العامة نظرًا لدورها في توليد الإيرادات الضريبية. فعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع سعر النفط بنسبة 1٪ إلى زيادة النفقات العامة بنسبة 0.842 ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم العثور على تكامل مشترك بين المتغيرين المدروسين، مما يعني عدم إمكانية بناء نموذج تصحيح الأخطاء بنجاح لهذه الظاهرة في السياق الجزائري.

- (فتيحة مختاري _ نوفل بعلول _ جبار بوكثير – 2019) اثر تغير اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري – دراسة قياسية للفترة (1990_2016)

تهدف الدراسة إلى استكشاف درجة تأثير تغيرات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد المحلي، وإلى التعمق في فهم مكانة وأهمية قطاع المحروقات في السياق الدولي الراهن. كما تهدف الدراسة إلى فحص العلاقة المتبادلة بين سعر البترول والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2016، باستخدام برنامج Eviews للتحليل الإحصائي.

ومن خلال تحليل البيانات والنتائج المستنتجة، أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، إلا أنها لم تجد أي علاقة طويلة الأمد بين هذا القطاع والاقتصاد بعد إجراء اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرين خلال فترة الدراسة. وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري قد يكون مستقلاً إلى حد ما عن تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل.

- (نوال بن خالدي _ لطيفة بن يوب 2019) اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980_2016

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير أسعار النفط على الوضع الاقتصادي في الجزائر. تم تحليل العلاقة الطويلة الأجل بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي باستخدام أساليب قياسية تعتمد على اختبارات الثبات في السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك، خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2016. أظهرت نتائج الدراسة استقرار السلاسل الزمنية عند مستوى الفرق الأول ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن أسعار النفط تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر على الصعيدين القصير والطويل.

- (شعبان , بلعباس رابح , 2019) اثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر , دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوة الزمنية الموزعة ARDL , خلال الفترة 2000_2018

هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنفقات الحكومية في الجزائر، باستخدام نماذج ARDL ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. تم تحليل سلاسل زمنية سنوية للنفقات الحكومية وأسعار النفط للفترة من عام 2000 إلى عام 2018. أظهرت الدراسة وجود

علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار النفط والنفقات الحكومية، مما يعني أن النفقات الحكومية في الجزائر ترتبط بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط على المدى البعيد. ونظرًا لطبيعة هذه العلاقة الطردية والمعنوية، فإن النفقات الحكومية تتجاوب بشكل متزايد في الفترات التي تشهد ارتفاعًا في أسعار النفط، بينما تنخفض في الفترات التي تشهد انخفاضًا في أسعار النفط، خاصة في الأجل البعيد. وتشير النتائج أيضًا إلى وجود علاقة طردية معنوية في الأجل القريب بين أسعار النفط والنفقات الحكومية، مما يوضح أهمية فهم هذه العلاقة لتوجيه السياسات الاقتصادية والمالية في الجزائر.

- (برحولي خالد , بوريشة كريم , 2017) تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر , دراسة قياسية للفترة (1970_2014)

تسعى هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري، ورصيد الميزانية العامة، خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 2014، باستخدام منهجية قياسية، تحديدا نموذج VAR واختبار السببية. أظهرت الدراسة أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على هذه العوامل بشكل ملحوظ، حيث أنها تؤثر على الميزان التجاري بشكل خاص، حيث بلغت صادرات الوقود نسبة متوسطة من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة. كما أظهرت تأثيرًا كبيرًا على رصيد الميزانية العامة في الجزائر، حيث بلغت نسبة مساهمة الضرائب البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة المذكورة أكثر من نصف الإيرادات العامة. وأيضًا أثرت تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث بلغت مساهمة القطاع النفطي متوسطيًا في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة.

- (قطوش رزق _ بن لوكيل رمضان 2017) تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على سوق العمل في الجزائر مقاربة كلاسيكية

بهدف استكشاف العلاقة بين تقلبات أسعار البترول العالمية وحالة التشغيل والبطالة في الاقتصاد الجزائري، قامت الدراسة بتحليل الأثر الناتج عن هذه التقلبات على مدى الفترة الممتدة من 1999 إلى 2016. أظهرت النتائج أن عوامل الطلب والعرض تشكل القوى الرئيسية لتحديد سعر البترول في السوق العالمية، وأن التغيرات في هذا السعر وارتفاعه تؤدي إلى نتائج اقتصادية متباينة، منها النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار.

ومن خلال التحليل الاستقصائي، تم تحديد تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار البترول ومستويات التشغيل والبطالة في الاقتصاد الجزائري، مما يعكس تأثيراً عميقاً ومستمراً لهذه العوامل على

الوضع الاقتصادي. كما بينت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين مستويات البطالة وتقلبات أسعار البترول في المدى القصير، وأن هناك تأثيراً سلبياً ملحوظاً لصدمات سعر البترول لدول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على معدلات البطالة ومستويات التشغيل في الجزائر.

ومن هذا المنظور، يمكن الاستنتاج بأن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاداً ريعياً يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، حيث تمثل هذه التقلبات تحدياً كبيراً يجب التصدي له بسياسات اقتصادية مناسبة تهدف إلى تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

- (حيدوشي عاشور , وعيل ميلود , 2017) آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000_2014)

تهدف الدراسة إلى فهم تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، واحتياطيات الصرف، والجباية.

توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة العائدات من صادرات النفط أدى إلى تحفيز الإنفاق وزيادة معدلات الاستثمار، مما ساهم في تخفيض معدلات البطالة. علاوة على ذلك، شهدنا إنشاء صندوق لضبط الإيرادات، حيث يتم تمويله من خلال الفروق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي لبرميل النفط، وكذلك من خلال تسديد الديون المستحقة نتيجة ارتفاع أسعار البترول. هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد وإدارة العواقب المحتملة لتقلبات أسعار النفط على المدى الطويل.

- (مجلخ سليم , بشيشي وليد , 2017) تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2004_2015)

تركز هده الدراسة على تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر، والتي تشمل الفعلية والمقدرة، وذلك في ظل تقلبات أسعار البترول، تهدف هذه الدراسة إلى فهم السياسات والإجراءات التي تعتمدها الحكومة الجزائرية لمواجهة هذه التقلبات. سواء كان ذلك من خلال تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية في حالة ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإيرادات، أو من خلال اتخاذ سياسات تقشفية و جبائية في حالة انخفاض أسعار البترول لتعزيز موارد الدولة.

تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود علاقة متبادلة بين نمو الإيرادات العامة وتقلبات أسعار البترول، وتسلط الضوء على تأثير تلك التقلبات على سياسات الحكومة واستجابتها لها. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري كوسيلة فعّالة لتبني سياسات التنويع

الاقتصادي كاستراتيجية للتغلب على التبعية البترولية، وذلك من خلال تعزيز التنمية المستدامة للصادرات غير البترولية وتحسين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من الخبرات والأفكار المبتكرة المستمدة من النماذج الناجحة في هذا المجال على المستوى الدولي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

بعد مناقشة الجانب النظري لأسعار النفط والنمو الاقتصادي واستعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومحاولة فهم العلاقة بينهما، والتأكيد على ما يميز هذه الدراسة عن غيرها، فإن الهدف من هذا الفصل هو تقديم نموذج رياضي للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر. سيتم اتباع أسلوب الاقتصاد القياسي وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول :أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول : قطاع المحروقات و أهميته في الاقتصاد الوطني

أولا: تطور قطاع المحروقات ما بين (1971—2012)

خلال فترة تنفيذ المخطط الرباعي من عام 1970 إلى 1973، تميزت الجزائر بثروة تنموية هامة في قطاع الغاز، وفي عام 1973، شهدت البلاد اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، مما أدى إلى تخفيض تدريجي في إنتاج البترول وارتفاع أسعاره، مما جلب عوائد كبيرة لقطاع المحروقات، واستُخدمت هذه العوائد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. في الثمانينيات، فُرضت الجزائر سياسات بترولية عالمية، وشهدت فترة 1986–1989 صدمات اقتصادية، لكن في عام 1991، تم تعديل قانون الاستغلال والإنتاج لتحفيز الاستثمار وتوسيع دائرة الاستثمارات الأجنبية. في الفترة من 2000 إلى 2012، شهد قطاع المحروقات نشاطًا مكثفًا وانجاز مشاريع كبيرة، وتمت تسديد المديونية بفضل ارتفاع أسعار البترول.[1]

1- تطوير مصادر المحروقات :

خلال الفترة المذكورة، حاولت الحكومة بجدية تعزيز مصادر الطاقة من خلال تعزيز جهود البحث والتطوير. وقد أسهم إصدار نظام المناقصات المفتوحة في تقليص العمليات التفاوضية وزيادة عدد العقود المبرمة، بما في ذلك العقود مع الشركاء الأجانب لاستكشاف واستخراج المحروقات. وفي هذا السياق، تم تسجيل نجاح كبير حيث تم توقيع أكثر من 40 عقداً في مجال البحث والاستكشاف مع شركاء دوليين من خلال ست مناقصات دولية، وتم حفر 240 بئراً وتسجيل 51 اكتشافاً للموارد الطبيعية، وكانت 43٪

من هذه الاكتشافات من قبل شركة سوناطراك. وتحققت زيادة كبيرة في الاحتياطات المؤكدة للبترول والغاز الطبيعي، وعلى الرغم من أن هذه الاحتياطات تعتبر منخفضة مقارنة بالدول العربية النفطية الأخرى، إلا أن شركة سوناطراك عملت بجدية على زيادتها من خلال سلسلة من المشاريع، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحسين إنتاجية المكامن النفطية والغازية.[2]

2- تطوير الهياكل القاعدية : نقصد بها التكرير و النقل.

[1]- حسيبة زايدي ، "فعالية اعادة التدوير الاموال البترولية في التنمية الاقتصادية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر هلال فترة (1970-2012) ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2013-2014.

[2] -sid ali boukrami , Questions energetiques et politique economique le modele algerien office des publication universitaires ,2013 , p164

التكرير: يعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربعة مصاف أساسية: سكيكدة، أرزيو، الجزائر العاصمة، وحاسي مسعود، والتي تمتلك طاقة تكريرية إجمالية تصل إلى 22 مليون طن في السنة. تدير وتشرف شركة نفتك، فرع 100٪ من شركة سوناطراك، على نشاطات التكرير وفقًا لمتطلبات السوق الدولية والمعايير الأوروبية الجديدة ولتحديث وتأهيل وحداتها التكريرية في الفترة من 2005 إلى 2008، أعدت الشركة برنامجًا بتكلفة تصل إلى 1.2 مليار دولار[1]، ومن أهم هذه المشاريع:

– مشروع هيليوم في سكيكدة: بدأ في يونيو 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب من الهيليوم و 50,000 طن من الأزوت سنويًا.

– مشروع مصفاة ادرار للتكرير: ينطلق بتكرير 600,000 طن من البترول سنويًا، بدأت الأشغال في مارس 2004 بتكلفة استثمارية بلغت 167 مليون دولار، منها 50.1 مليون دولار من سوناطراك و116.9 مليون دولار من شركة CNPC الصينية.

بالنسبة للنقل: فالموانئ البترولية في أرزيو وبجاية وسكيكدة قد تم تطويرها، وتم إنشاء شركة لتسيير واستغلال هذه الموانئ بالتعاون بين سوناطراك وشركة تسيير الموانئ في عام 2004.[2]

3- استهلاك الطاقة وترشيدها :

استنادا إلى المخطط الوطني لاستهلاك الطاقة، تهتم شركة نفطال، فرع سوناطراك بنسبة 100٪، بتلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة من المواد البترولية بطريقة فعّالة ومستدامة. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الشركة جاهدة لتكييف أنشطتها مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية في الساحة، وذلك من خلال توجيه الجهود الاستثمارية نحو تحديث وتطوير منشآتها للتخزين والتوزيع. ومن خلال إعادة تنظيم نشاطاتها، تسعى الشركة أيضًا لتعزيز موقعها التنافسي والتكيف مع البيئة القانونية والتنظيمية المتغيرة، خاصة في ظل فتح سوق المواد البترولية للخواص الوطنية والمنافسة الأجنبية.

ومن خلال الشراكات الإستراتيجية مع بعض الشركات الأجنبية الكبرى، تسعى سوناطراك إلى تعزيز قدراتها التنافسية وتبادل المعرفة والتكنولوجيا، مما يعزز مكانتها كلاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمية.

4 – الانضمام إلى المنظمات الدولية :

تعتبر الصناعات الطاقوية من بين القطاعات الحيوية التي تحظى بأهمية بالغة للاقتصاد الوطني في الجزائر. فهذه الصناعات، التي تشمل إنتاج البترول والغاز، تمثل مصدرًا رئيسيًا للدخل الوطني وتسهم بشكل كبير في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. يعود ذلك للأهمية الاستراتيجية للبترول

[1]- عبد العزيز مصباح (2005)، أساسيات صناعة البترول ، القاهرة ، دار الأمين.
[2]- بيدي مدني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر 3.

والغاز كمصادر طبيعية غنية، والتي تُعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني. ومن خلال تطوير وتحديث هذا القطاع، يمكن تعزيز مكانة الاقتصاد الجزائري على الصعيد الدولي وزيادة تنافسيته.[1]

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الجزائر دورًا فعّالًا في المنظمات الدولية ذات الصلة بالقطاع الطاقوي، مثل منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، وهي من بين الأعضاء المؤسسين لجمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول (APPA). وبوجود مقر للجنة الأفريقية للطاقة في الجزائر(AFREC)، تعكس هذه الانتماءات الدولية القوية التزام الجزائر بالتعاون الدولي ودورها الرائد في قطاع الطاقة.

ومن الجدير بالذكر أن الجزائر قامت بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال الطاقة والمناجم، مما يعكس التزامها بتوسيع قاعدة شراكاتها الدولية في هذا المجال الحيوي. ومع وجود أكثر من 50 شركة عالمية للنفط والغاز تعمل في الجزائر، تعتبر هذه الشراكات الدولية مؤشرًا إيجابيًا على جاذبية القطاع الطاقوي الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن توجيه الإصلاحات والجهود نحو تطوير هذا القطاع الحيوي يعكس الاهتمام الكبير من قبل الحكومة الجزائرية بتعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتنمية الموارد الوطنية وتأسيس صندوق ضبط الموارد يعكس الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف.

5- صندوق ضبط الموارد :

الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية التي تتأثر بتقلبات أسعار البترول قد أدى إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط بما في ذلك الجزائر. لمعالجة هذه الاختلالات وتقليل تبعاتها، قامت العديد من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تختلف في تسمياتها، ولكن تشترك في الأهداف والقواعد الأساسية لعملها. في الجزائر تم تسمية هذا الصندوق بـ "صندوق ضبط الموارد"، حيث يهدف إلى تنظيم وإدارة الإيرادات النفطية بطريقة تحافظ على الاستدامة المالية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة للبلاد.[2]

ثانيا : المحروقات والتجارة الخارجية

منذ استقلال الجزائر وحتى اليوم، لعبت صادرات المحروقات دورًا هامًا في الاقتصاد الوطني. تشكل المحروقات ما لا يقل عن 97% من حجم الصادرات الجزائرية، وهذا يعكس أهمية هذا القطاع بالنسبة للبلاد. على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتطوير صادرات أخرى، إلا أن الإيرادات المالية من تصدير المحروقات لا تزال تلعب دورًا حاسمًا في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

[1] -Ministry of foreign affairs of Algeria government ministry.
[2] -www.asjp.cerist.dz.

الجدول التالي يبين لنا أهمية صادرات البترول ومكانتها في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية وذلك بتبيان اعتماد الميزان التجاري في تحقيق فوائضه المالية بشكل أساسي على صادرات المحروقات في فترة على الأقل (2005—2013):

الجدول رقم (01): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات

الوحدة:

مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة المحروقات من إجمالي الصادرات
2005	46.33	45.59	0.74	19.86	26.47	98.40
2006	54.74	53.61	1.13	20.68	34.06	97.93
2007	60.59	59.61	0.98	26.35	34.42	98.38
2008	78.59	77.19	1.40	38.07	40.52	98.21
2009	45.18	44.41	0.77	37.40	7.78	98.29
2010	57.09	56.12	0.97	38.89	18.20	98.30
2011	72.89	71.66	1.23	46.93	25.96	98.31
2012	71.74	70.58	1.15	51.57	20.17	98.38
2013	64.43	63.33	1.1	55.02	9.14	98.29

المصدر : بنك الجزائر،النشرات الاحصائية رقم ،6، 25،الصادرة (2009- 2014) على الموقع :

www.Bank-of-Algeria.dz

ثالثا : مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

تمت ملاحظة تحسن متواصل في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة، حيث شهد ارتفاعًا ملحوظًا من 7562 مليار دينار جزائري في عام 2005 إلى 15,843 مليار دينار جزائري في عام 2012. يعود هذا الارتفاع البارز بشكل رئيسي إلى أداء قطاع المحروقات، الذي يمثل جزءًا كبيرًا وحيويًا من الاقتصاد الوطني ويسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي والجدول التالي يمثل هذه المساهمة :

الجدول رقم (02):مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	القطاعات الاخرى	حقوق ورسوم على الواردات	نسبة محروقات PIB
2005	7562	3352.9	3715.1	494	44.3 %
2006	8514.8	3882.2	4141	491.5	45.6 %
2007	9366.6	4089.3	4744.8	532.3	43.7 %
2008	11090	4997.6	5438.5	653.9	45 %
2009	10034.3	3109.1	6209.4	715.8	31 %
2010	11991.6	4180.4	7063.5	747.7	34.9 %
2011	14519.8	5242.1	8423.1	854.6	36.1 %
2012	15843	5208.4	9502.8	1131.8	32. 9 %

المصدر: بنك الجزائر،النشرات الإحصائية الثلاثية رقم ،25،6الصادرة (2009- 2014) على الموقع : www.Bank-of-Algeria.dz

المطلب الثاني :السياسات الإنمائية الجزائرية

أولا : الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

خلال الثمانينات، شهد الاقتصاد الوطني تدهورًا مستمرًا، مما دفع السلطات العامة إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية لمعالجة مختلف أنواع الاختلالات الداخلية.

1- الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسة العمومية :

منذ الاستقلال، شهدت المؤسسات الاقتصادية العمومية سلسلة من الإصلاحات الهامة التي استهدفت تحسين أدائها وضمان استدامتها في ظل التحديات المتزايدة للبيئة الاقتصادية. بدأت هذه الإصلاحات بنظام التسيير الذاتي، الذي كان يهدف إلى منح المؤسسات حرية أكبر في اتخاذ القرارات وإدارة شؤونها

بشكل أكثر فعالية. ومع ذلك، أظهرت النتائج تدهورًا في أداء هذه المؤسسات نتيجة للغياب الملحوظ للإطار البشري المؤهل ونقص التخطيط الاستراتيجي.

تبعًا لذلك، تحولت الجهود نحو نظام التسيير الاشتراكي، الذي يركز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ومشاركة العمال في عمليات اتخاذ القرار. هذا النهج كان يهدف إلى تعزيز التفاعل والمشاركة في إدارة المؤسسات، ومع ذلك، واجهت المؤسسات التحديات في تحقيق الكفاءة والاستدامة المالية، وخاصة في ظل تزايد التكاليف وانتشار البيروقراطية.

بسبب هذه التحديات، أصبح من الواضح ضرورة إجراء إصلاحات جذرية تستهدف تعزيز كفاءة واستدامة المؤسسات الاقتصادية العمومية. يتعين على هذه الإصلاحات أن تركز على تعزيز المر دودية والتحكم في التكاليف، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية وتعزيز مرونة هذه المؤسسات في مواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة. كما ينبغي أن تشمل الإصلاحات تعزيز الحوكمة وتحسين إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك التركيز على تطوير المهارات وتعزيز الابتكار في مختلف جوانب العمل.[1]

2- التمهيد لاقتصاد السوق :

بعد حصول الجزائر على استقلالها، اتخذت سياسة اقتصادية اشتراكية بهدف حماية وتحرير اقتصادها من النظام الاقتصادي الاستعماري والتبعي. هذا النهج الاشتراكي كان يهدف أيضًا إلى دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وتعزيز قدرتها على تحقيق التقدم والتطور الشامل. وبالرغم من تحقيق نجاحات في بناء قاعدة صناعية تساهم في تحول الاقتصاد الوطني من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد متنوع وعصري، إلا أن الجزائر واجهت تحديات عديدة في سياستها التنموية.

أحد أبرز التحديات التي واجهها الاقتصاد الجزائري هو ضعف في التخطيط المركز بحيث لم يكن التخطيط الحكومي قادرًا على توجيه الاقتصاد بشكل فعّال نحو التحديات والفرص المتغيرة ، كما عانى الاقتصاد من عدم الاهتمام بتطوير نظام إدارة فعّال يعتمد على التسيير الحديث والمبتكر، مما أثّر سلبًا على قدرة الشركات والمؤسسات الوطنية على المنافسة في السوق العالمية وتحقيق النمو المستدام.

ولذا، في إطار الاستجابة لهذه التحديات، جاءت عشرية الثمانينيات بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت إعادة تنظيم بنية الاقتصاد الجزائري، تمثلت هذه الإصلاحات في تبني نظام جديد للتخطيط الاقتصادي يتسم باللامركزية، مما يمنح المؤسسات العامة والخاصة حرية أكبر في تحديد استراتيجياتها واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة. كما تركز هذه الإصلاحات على تعزيز

[1]- عيد الله بن دعيدة ، التجربة الجزائرية في الاصلاخات الاقتصادية ، مدوة حول الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999، ص 358.

التسيير الفعّال والابتكاري، وتشجيع الاستثمارات والمبادرات الخاصة في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.[1]

ثانيا : برامج الإصلاح الاقتصادي خلال التسعينات

في بداية التسعينات، تميزت الجزائر بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما أدى إلى ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عكست واقع الاقتصاد الوطني. من هذه المؤشرات:[2]

– العجز المتنامي في الميزانية العامة، حيث بلغت نسبة العجز 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993، تراجع نمو الاقتصاد بحوالي 2%، ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 30 مليار دولار وارتفاع نسبة خدمة هذه الديون إلى 80% من إجمالي صادرات الجزائر. كما شهدت البلاد ارتفاعًا في معدل التضخم إلى 20.8% وزيادة في معدل البطالة 28 %. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، توجهت الجزائر إلى مصادر تمويل خارجية لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تستهدف كل من القطاع العام والقطاع الخاص، بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمام. تم تنفيذ هذه البرامج الإصلاحية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأهمها :

– برنامج الاستقرار الاقتصادي:

يتمحور برنامج الاستقرار الاقتصادي حول إدارة الجانب المالي للدولة من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى معالجة العجز في الميزانية العامة والميزان المدفوعات في الدول المعنية، وتكون مدته الزمنية عادة لا تتجاوز سنة. يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي إلى تنفيذ مجموعة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تعمل معًا على تحقيق استقرار اقتصادي وإجراء تصحيحات هيكلية ضرورية.

– برنامج التعديل الهيكلي:

يتمحور هذا البرنامج حول تحسين هيكل الإنتاج وإدارة العرض من خلال تعديل السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال لضمان استخدام هذه العناصر بكفاءة أكبر في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة.[3]

---

[1]- محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر،الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990 ، ص 101.

[2]- بلعزوز بن علي ،انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد30 ،2003، ص20.

[3]- مدني بن شهرة ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2008، ص101.

يتضمن هذا البرنامج مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تعميق إجراءات الاستقرار ودفع المسار التنموي نحو مستويات أفضل. وقد وضعت الدولة سياسة اقتصادية طارئة وسياسة اقتصادية متوسطة المدى لتحقيق هذا الهدف. تهدف السياسة الاقتصادية الطارئة إلى تقليص عجز الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة الضرائب عن طريق مكافحة الغش التهرب الضريبي، وتوسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية نظرًا لأن تحرير الأسعار يعد أحد أهم أهداف برنامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى إجراءات أخرى في السياسة النقدية مثل التحكم في السيولة المصرفية ورفع معدلات الفائدة لاستقطاب ادخارات القطاع الخاص، أما السياسة الاقتصادية متوسطة المدى، فتتمثل في تحفيز الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات نمو الاقتصاد.[1]

ثالثا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر، تبنت الحكومة سياسات الإنعاش الاقتصادي لمواجهة التحديات وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد شهدت البلاد فترة من الركود الاقتصادي نتيجة لتطبيق سياسات تعديل الهيكل الاقتصادي، مما أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية وتقلص النشاط الاقتصادي، وبالتالي تفاقم البطالة وزيادة معدلات الفقر.

علاوة على ذلك، ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ إلى 28.9 دولار للبرميل في عام 2000، مما أتاح فرصة لزيادة العائدات النفطية واستخدامها في تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي. تم إعلان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001، حيث بلغت قيمته الإجمالية 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 7 مليارات دولار، وهو برنامج ضخم الحجم يهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

يستهدف هذا البرنامج تحقيق عدة أهداف، منها [2]:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة،
- توفير فرص العمل والحد من البطالة،
- تحقيق التوازن الجهوي وتنشيط الاقتصاد الوطني.

- بالإضافة إلى ذلك، يركز البرنامج على تطوير البنية التحتية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم المستثمرات الفلاحية التي يمكن ان توفر مناصب عمل.
- وكانت مخصصاته المالية موزعة كما في الجدول الأتي :

[1]- عبد الله بن دعيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 365، ص 366.

[2]- قاسي الأخضر،اثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر، باتنة ، (2013-2014)، ص 37.

الجدول رقم (03): مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2005)

الوحدة:

مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.2	2	210.5	40.2
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8		6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	300	15			45	8.6
المجموع	205.4	185.4	113.4	20.5	525	100

المصدر : بودخدخ كريم مرجع سبق ذكره ص194.

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر:

يتناول هذا البحث دراسة الأثر الذي تترتب عليه تقلبات أسعار النفط القياسية على النمو الاقتصادي. يعبر البحث عن ذلك من خلال تحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية المهمة، مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف، خلال فترة زمنية محددة. يتم هذا التحليل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، الذي يُعد أداة قوية لفهم العلاقات الزمنية بين المتغيرات الاقتصادية. وتتم عملية التحليل والتفسير باستخدام برنامج الإحصاء EViews، الذي يوفر الأدوات اللازمة لتحليل البيانات الاقتصادية بشكل دقيق وشامل.

بناءً على تأثير تقلبات أسعار النفط على الدول ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت أجزاء متعددة من هذا الموضوع، ولا سيما الدراسات التي ركزت على العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، نسعى في هذا الجزء من الدراسة إلى التحقق قياسياً من تلك العلاقة في الجزائر. لقد اعتمدنا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر عن النمو الاقتصادي، كما قمنا بتحليل أسعار النفط خلال فترة الدراسة لتحديد مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري. من خلال هذا التحليل، نهدف إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تأثر الاقتصاد الوطني بالتغيرات في سوق النفط العالمية.

المطلب الاول : تعريف و تقديم المتغيرات

أولا: النموذج

نموذج (ARDL) هو إطار تحليلي يستخدم في تحليل السلاسل الزمنية لفهم العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن. يقوم النموذج بدمج بين نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج البطء الموزون (Distributed Lag Models)، حيث يُمثل العلاقة بين المتغيرات وتأثيراتها على مر الزمن.

في هذا النموذج، يتم تمثيل التأخيرات الزمنية للمتغيرات بطريقة مباشرة، مما يسمح بتقدير العلاقات بينها بشكل دقيق عبر فترات زمنية متعددة. يُستخدم النموذج ARDL في تحليل السلاسل الزمنية التي تتضمن تأثيرات تأخير متغيرة بالإضافة إلى الانحدار الذاتي، مما يجعله مناسبًا لدراسة الديناميكيات الزمنية للعلاقات بين المتغيرات .

باستخدام هذا النموذج، يمكن تقدير تأثير المتغيرات على بعضها البعض عبر الزمن، وفهم كيفية تفاعلها مع بعضها البعض وكيفية تأثير التغيرات في المتغيرات على مدى الزمن. يُعد النموذج ARDL أحد

الأدوات الشائعة في تحليل البيانات الزمنية في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. كما ان نموذج ARDL يعطي افضل النتائج للمعلمات في الامد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير لذا يعتبر نموذج ARDL اكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث في الفترة (1992-2022).

ثانيا : تحديد متغيرات الدراسة

بناءً على الدراسات السابقة التي تناولت تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصادات مختلفة، وبالرغم من تنوع المتغيرات وفترات الدراسة، سنقوم بالتحقق من تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر. سنستخدم لهذا الغرض متغيرات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الإنفاق الوطني، وسعر الصرف الفعلي، باعتبارها تعكس النمو الاقتصادي وأسعار النفط.

لتحديد طبيعة العلاقة في الجزائر استخدمنا المتغيرات الاتية :

- المتغير التابع المعبر عن النمو الاقتصادي : هو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي، تم استخدام هذا المتغير كمؤشر للنمو الاقتصادي حيث تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة بالدولار الامريكي في عام 2010 ورمزنا له GDPpc.
- اسعار النفط العالمية ورمزنا له OIL PRICE.
- سعر الصرف رمزنا له ب RE
- معدلات التضخم رمزنا له INF

ثالثا : مصادر المتغيرات

تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي لمتغير "نصيب الفرد من الناتج المحلي"، بالإضافة إلى بيانات "أسعار النفط العالمية" من تقرير BP Statistical Review of World Energy، حيث غطت البيانات فترة الدراسة الممتدة من 1992 إلى 2022.

هذه الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سنوية للمتغيرات للفترة 1992-2022 (30 سنة) و يعبر عنها بالشكل اللوغاريتمي، الجدول الاتي يلخص لنا مختلف الاحصائيات الوصفية لها.

الجدول (04):الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	GDP pc	Oil price	RE	INF
Mean	3261,398	53,59677	78,88476	9,500473
Median	3500,135	53,10000	74,38598	8,330734
Maximum	5610,733	112,90000	141,9950	29,07765
Minimum	1466,545	12,28000	21,83608	−11,16162
Std.dev	1419,683	32,55530	29,60080	10,48860
Probability	0,295477	0,302120	0,795845	0,656660
Obsarvations	31	31	31	31

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

الشكل (1) : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

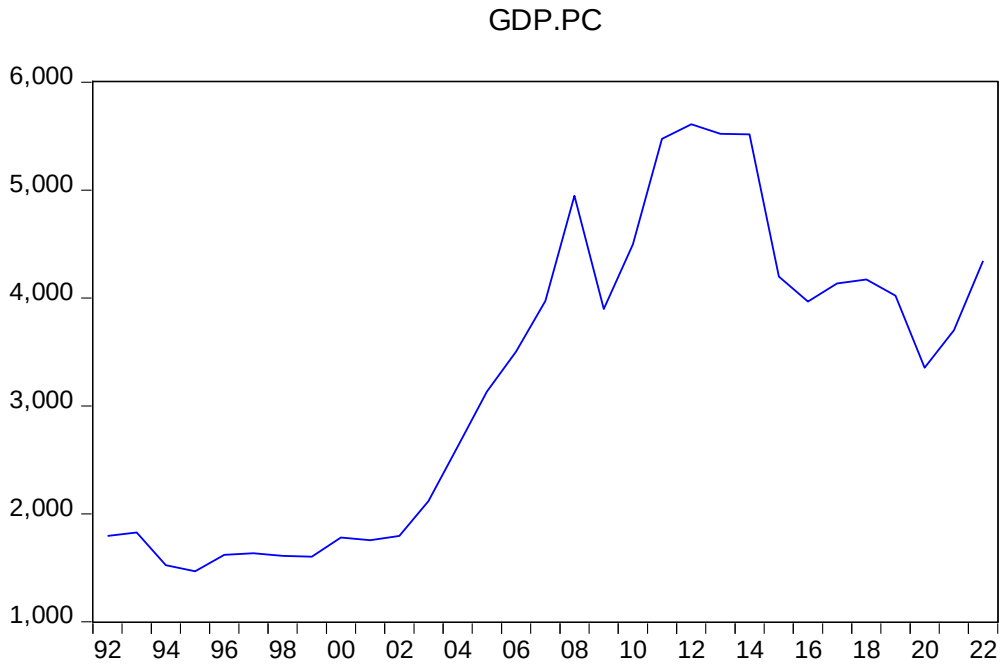

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

ج-1- نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي

في الشكل رقم (01)، نلاحظ تقسيم تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ثماني فترات متميزة:

1. الفترة من 1992 إلى 1995: شهدت هذه المرحلة انخفاضاً ملحوظاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب أزمة 1990 التي نتجت عن انهيار أسعار النفط. هذا الانهيار أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

2. الفترة من 1995 إلى 2002: بدأت هذه المرحلة بارتفاع تدريجي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن عزو هذا التحسن إلى استقرار أسعار النفط وتحسن الأداء الاقتصادي بشكل عام بعد الفترة الصعبة السابقة.

3. الفترة من 2002 إلى 2008: شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يعود هذا الارتفاع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الجزائر ضمن إطار برامج صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى برامج التنمية الاقتصادية التي أدت إلى تحسن كبير في الأداء الاقتصادي.

4. الفترة من 2008 إلى 2009: تعرضت هذه الفترة لانخفاض حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن تفسير هذا الانخفاض بالأزمة المالية العالمية التي أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد الجزائري.

5 .الفترة من 2009 إلى 2011: شهدت هذه الفترة ارتفاعاً جيداً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى التعافي من الأزمة المالية السابقة

6. الفترة من 2011 إلى 2014: تميزت هذه الفترة بالاستقرار النسبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث استمرت السياسات الاقتصادية في دعم الاقتصاد دون تغييرات كبيرة.

7. الفترة من 2014 إلى 2020: شهدت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن عزو هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها انخفاض أسعار النفط، وانخفاض قيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى تأثيرات جائحة كورونا التي ضربت الاقتصاد العالمي وأدت إلى تباطؤ اقتصادي كبير.

8. الفترة من 2020 إلى 2022: شهدت هذه الفترة ارتفاعاً نسبياً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة في محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي والتعافي من تأثيرات الجائحة والأزمات الاقتصادية السابقة.

الشكل رقم (02) : تطور اسعار النفط العالمية

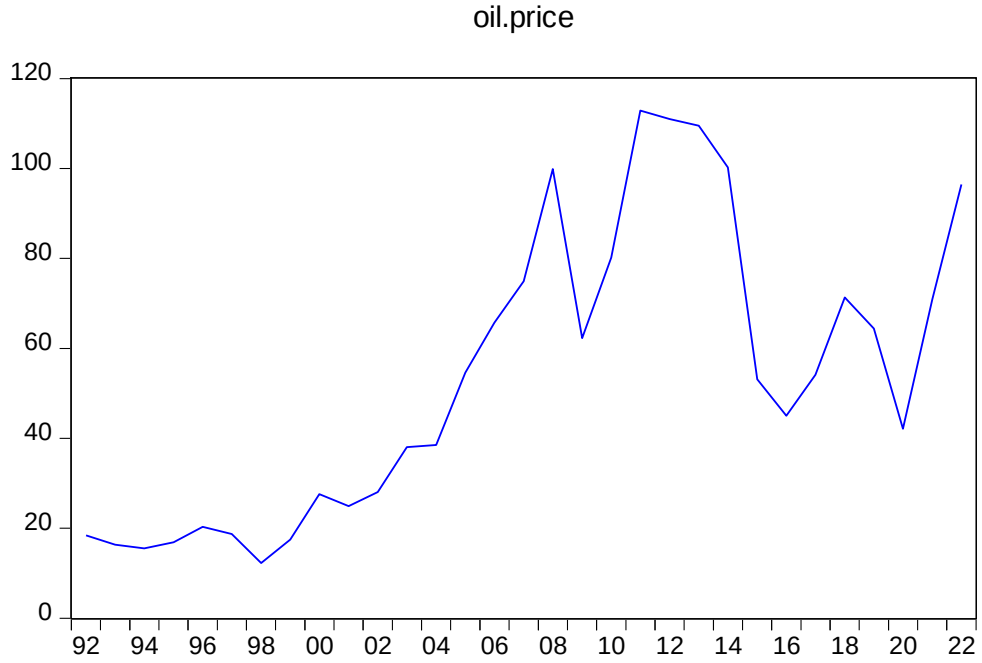

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة بين عامي 1992 و2022، نتيجة لعوامل اقتصادية وجيوسياسية متنوعة. يمكن تقسيم هذه الفترة إلى عدة مراحل رئيسية :

1. المرحلة الأولى (1992-1998):

- شهدت الأسعار استقراراً نسبياً في معظم هذه الفترة، حيث تراوحت بين 15 و21 دولاراً للبرميل.
- تأثرت الأسعار بعدة عوامل، منها زيادة الإنتاج من دول أوبك وارتفاع المخزونات العالمية.
- أزمة مالية في آسيا عام 1997 أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، مما ساهم في انخفاض الأسعار.

2. المرحلة الثانية (1999-2008):

- بداية من عام 1999، بدأت الأسعار بالارتفاع نتيجة لزيادة الطلب العالمي، خاصة من الصين والهند.

- غزو العراق عام 2003 وتأثيراته الجيوسياسية، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي السريع، أديا إلى ارتفاع حاد في الأسعار.

- وصلت الأسعار في هذه الفترة إلى ذروتها في عام 2008، حيث تجاوزت 100 دولاراً للبرميل، نتيجة لمزيج من الطلب المتزايد والمضاربات في الأسواق المالية.

3. المرحلة الثالثة (2008-2009):

- الأزمة المالية العالمية في 2009 أدت إلى انخفاض حاد في الأسعار، حيث هبطت إلى حوالي 60 دولاراً للبرميل.

4. المرحلة الرابعة (2010-2013):

بدأت الأسعار بالتعافي تدريجياً بفضل السياسات الاقتصادية التحفيزية وزيادة الطلب حيث تراوحت الأسعار ما بين 80 و 110 دولار للبرميل.

5. المرحلة الخامسة الانهيار والتعافي (2014-2020):

في أواخر 2014، انهارت أسعار بسبب وفرة الإنتاج، خصوصاً من الولايات المتحدة التي زادت إنتاج النفط الصخري.

بلغت الأسعار أدنى مستوياتها في يناير 2016 حيث وصلت إلى حوالي 45 دولاراً للبرميل.

تعافت الأسعار تدريجياً بعد ذلك بفضل تخفيضات الإنتاج التي قامت بها أوبك وحلفاؤها.

6. المرحلة السادسة (2020-2022):

في أوائل 2020، تسببت جائحة كوفيد-19 في انهيار الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى تراجع الأسعار بشكل كبير، حيث وصلت إلى مستويات سلبية لفترة قصيرة.

مع تعافي الاقتصاد العالمي وعودة النشاط الاقتصادي، بدأت الأسعار بالارتفاع مجدداً.

في عام 2022، ارتفعت الأسعار بشكل كبير نتيجة للتوترات الجيوسياسية، خاصة الغزو الروسي لأوكرانيا، مما دفع الأسعار لتجاوز 95 دولار للبرميل.

خلال هذه العقود، يمكن ملاحظة أن أسعار النفط كانت تتأثر بشكل رئيسي بعوامل العرض والطلب، والسياسات الاقتصادية، والأحداث الجيوسياسية. التحولات الكبيرة للأسعار غالباً ما كانت تتزامن مع أحداث اقتصادية كبرى أو تغيرات في السياسة الدولية.

الشكل رقم (03) :تمثيل بياني لتطور معدلات التضخم

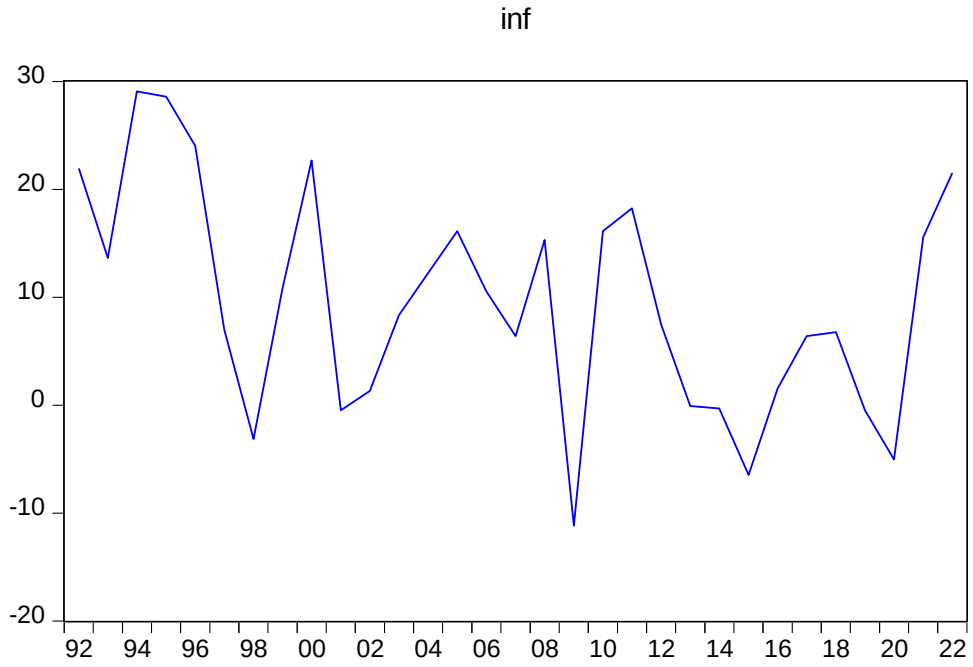

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

منذ عام 1992 وحتى 2022، شهدت الجزائر تذبذباً كبيراً في معدلات التضخم. خلال التسعينات، كانت معدلات التضخم مرتفعة للغاية، حيث بلغت ذروتها في عام 1994. هذا الارتفاع الكبير كان نتيجة للأزمة الاقتصادية التي واجهتها الجزائر خلال تلك الفترة، مما أدى إلى سياسات اقتصادية تقشفية وإصلاحات هيكلية صعبة .

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت معدلات التضخم في الاستقرار نسبياً مع انخفاضها سنة 2001. ومع ذلك، استمرت في التذبذب بين ارتفاع وانخفاض، حيث شهدت مستويات أعلى قليلاً

في بعض السنوات مثل 2010 و 2011. كان هذا التذبذب ناتجاً عن تغيرات في أسعار النفط والسياسات الاقتصادية المتبعة

خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، استمرت معدلات التضخم في الارتفاع بشكل ملحوظ بعد عام 2015، حيث بلغت 22% في عام 2022. هذا الارتفاع الأخير كان نتيجة لعوامل متعددة منها الأزمات الاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار النفط، وتأثيرات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والجزائري.

الشكل رقم (04) : تمثيل بياني لتطور اسعار الصرف

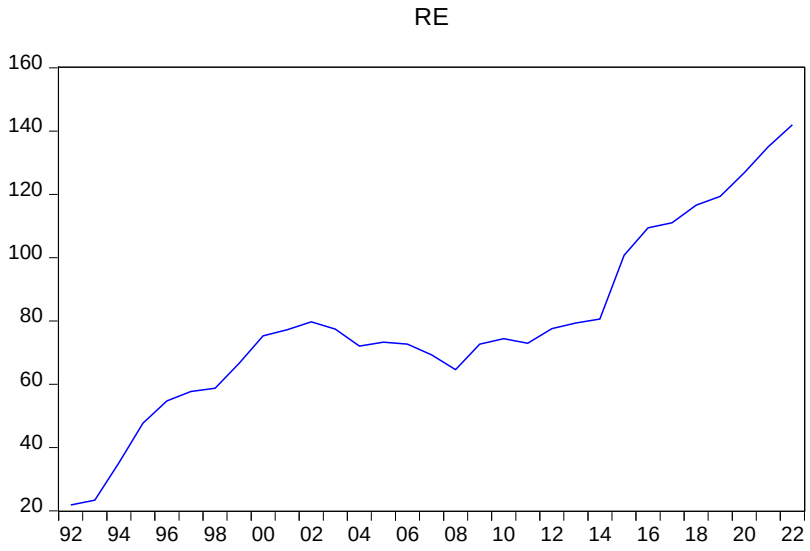

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

_ تطورت أسعار الصرف في الجزائر بشكل ملحوظ من عام 1992 إلى 2022، حيث شهدت تغييرات كبيرة نتيجة العوامل الاقتصادية والسياسية المختلفة. في بداية التسعينيات، كان الدينار الجزائري يواجه تحديات كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية التي أثرت على البلاد. في عام 1994، نفذت الحكومة الجزائرية أول خفض كبير لقيمة الدينار كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم من صندوق النقد الدولي

خلال فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، استمر الدينار في الانخفاض مقابل الدولار الأمريكي، حيث كان متوسط سعر الصرف حوالي 23 دينار مقابل الدولار في عام 1992 ليصل إلى حوالي 75 دينار

في عام 2000. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت الجزائر تحسناً طفيفاً في الوضع الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في استقرار نسبي للدينار. ومع ذلك، ظل سعر الصرف يعاني من تقلبات بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وتذبذب أسواق النفط العالمية.

منذ عام 2014، ومع تراجع أسعار النفط العالمية، تعرض الاقتصاد الجزائري لضغوط كبيرة أدت إلى تزايد الفجوة بين السعر الرسمي للدينار وسعره في السوق السوداء.

حيث وصل السعر الرسمي في نهاية 2022 إلى حوالي 140 دينار مقابل الدولار، بينما بلغ في السوق السوداء مستويات أعلى بكثير بسبب نقص العملات الأجنبية وقيود الاستيراد المفروضة. تخللت هذه الفترة محاولات متعددة من قبل الحكومة للسيطرة على السوق السوداء للعملات وتخفيف الأثر السلبي على الاقتصاد من خلال سياسات نقدية مختلفة مثل تعزيز قيود الاستيراد وتنظيم السوق النقدي. رغم هذه الجهود، استمر التحدي الكبير المتمثل في تحقيق التوازن بين سعر الصرف الرسمي والسوقي، وهو ما يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل.

المطلب الثاني: قياس و مناقشة النتائج

1- اختبار فترات الابطاء المثلى :

قبل إجراء اختبار التكامل، من الضروري تحديد فترات الإبطاء المثلى وفقاً لأكثر المعايير شيوعاً مثل SC، HQ، و AIC. ومن خلال الشكل، نلاحظ أن النموذج الأمثل هو ARDL (1,0,4,1).

الشكل رقم (05) : نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

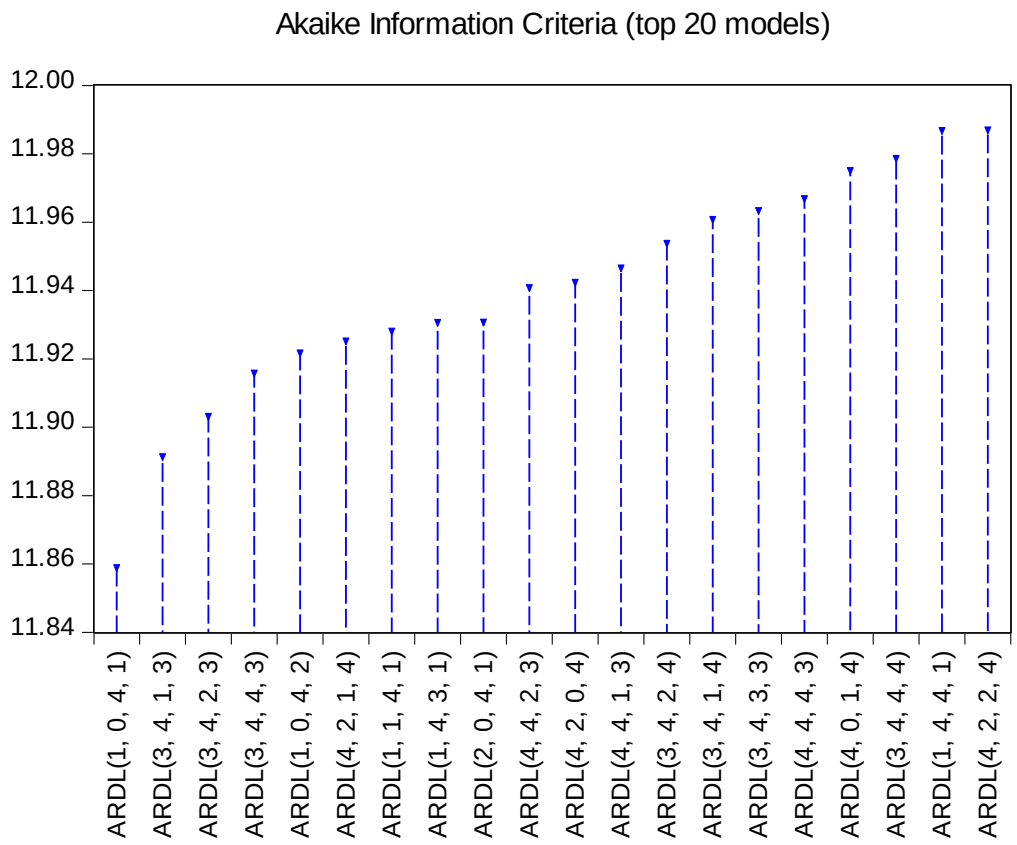

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

في المرحلة الأولى، نختبر استقرار السلاسل الزمنية، وهو شرط أساسي لتحقيق التكامل المشترك. تعتبر اختبارات جذور الوحدة الطريقة الأكثر أهمية لتحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية وتحديد خصائصها الإحصائية. على الرغم من وجود عدة اختبارات لجذور الوحدة، سنستخدم اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) واختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron) لتقييم استقرار السلاسل الزمنية التي نقوم بدراستها.

جدول رقم (05): اختبار ديكي فولير المطور لسلسلة متغيرات الدراسة قبل و بعد اجراء الفرق الاول.

السلسلة الزمنية	نوع الاختبار	ADF		PP	
		عند المستوى	عند الفرق الاول	عند المستوى	عند الفرق الاول
GDPpc		0.7146	0.0007	0.7074	0.0007
Oil price		0.5799	0.0006	0.5969	0.0006
RE		0.9431	0.0096	0.9105	0.0099
INF		0.0098	0.0001	0.0135	0.0000

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews

- من خلال الجدول اعلاه نلاحظ قيمة (prob) لكل من اختباري (ADF) و (PP) لكل سلسلة قبل اجراء الفروق الاولى كانت اكبر من (0,05) ماعدا التضخم (INF).

- (نصيب الفرد من اجمالي الناتج الوطني 0,7146/ 0,7074)،(اسعار النفط 0,5799 /0,5969)، (سعر الصرف 0,9431 /0,9105).

- وبعد اجراء الفروق الاولى على السلاسل اصبحت قيمة (Prob) اقل من (0,05) مما يدفعنا للقول ان السلاسل الزمنية (Re, Oil, GDPpc) مستقرة عند الفرق الأول ، اما (inf) كان اصغر من (0.05) عند المستوى قبل اجراء الفرق الأول مما يسمح لنا بمتابعة مراحل تقدير النموذج.

3- عدد تأخيرات النموذج :

في هذا السياق، يتم حساب عدد التأخيرات استنادًا إلى أصغر قيمة يحصل عليها المعاملان "Akaike" و"Schwarz" بعد تقدير نموذج VAR. وعند تحليل الجدول، يتضح أن جميع المتغيرات اتفقت على وجود تأخر واحد ومعامل واحد، مما يعزز الثقة في هذا التقدير ويجعله الخيار الأمثل للاعتماد عليه في التحليل وكذلك معامل P=1

جدول رقم (06): اختبار Akcaike و Schwarz اكتشاف عدد تأخرات نموذج VAR

درجة التأخير	akcaike	schwarz	Final prediction error	Hannan & Quinn	Likelihood Ratio
P=0	40,84635	41,03833	6,45e+12	40,90344	NA
P=1	32,69515*	33,65503*	1,89e+09*	32,98058*	205,4005*
P=2	33,31955	35,04733	3,86e+09	33,83331	10,09425
P=3	33,49367	35,98936	5,85e+09	34,23577	14,15482
P=4	33,44846	36,71205	9,61e+09	34,41889	12,30401

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

4- اختبار الحدود Bounds Testing Approach :

الجدول رقم (07): نتائج اختبار المشترك لكل النماذج

اختبار الحدود		عدد المتغيرات الصغيرة K=3				
		مستوى المعنوية	10%	5%	2,5%	1%
احصائية فيشر F	قيم F المجدولة	الحد الادنى	2,37	2,79	3,15	3,65
		الحد الاعلى	3,2	3,67	4,08	4,66
	قيم F المحسوبة	9,966068				
	القرار	**وجود علاقة تكامل مشترك**				

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews

وفقاً لنتائج الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستويات الثقة 10% و5% و2.5% و1%. هذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (التضخم، أسعار الصرف، سعر البترول) والمتغير التابع (معدل تغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني).

5- تقدير معادلة في المدى الطويل :

الجدول رقم (08): نتائج العلاقة طويلة الاجل لنموذج الدراسة

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	احصائية t	الاحتمال
INF	145.0526	128.5012	1.128803	0.2706
Oil price	58.00216	15.06762	3.849457	0.0008
RE	8.812045	13.24894	0.665113	0.5126
C	442.7218	1164.109	0.380310	0.7072

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

يتضح من نتائج مخرجات برنامج EVIEWS في اطار منهجية ARDL أن فقط اسعار النفط التي تأثر مباشرة و معنوي (اقل من 0,05) على التغيير من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث كان هذا التأثير موجبا أي أن العلاقة طردية (كلما زادت أسعار النفط زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، سبب ذلك يعود إلى أن ارتفاع أسعار النفط يزيد من الإيرادات النفطية للدولة، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي، يتمكن الاقتصاد من تحقيق نمو أكبر، مما ينعكس إيجابياً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، يكون لهذا الارتفاع تأثير كبير على مستويات الدخل والمعيشة للأفراد.

فيما يتعلق بعدم تأثير أسعار الصرف ومعدل التضخم بشكل معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يعود ذلك إلى تقلبات أسعار الصرف التي تؤثر على الاقتصاد بطرق غير مباشرة، مثل تأثيرها على تكلفة الواردات والصادرات، مما يؤثر بدوره على الأنشطة الاقتصادية. أما ارتفاع معدل التضخم فيؤثر على القوة الشرائية للأفراد، وعلى الاستثمار والادخار، وهذه التأثيرات قد تكون غير مباشرة وصعبة القياس على نصيب الفرد.

بالتالي، من الممكن أن تكون هناك عوامل وسيطة متعددة تلعب دورًا في تقليل أو تغيير التأثيرات المباشرة لأسعار الصرف والتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (09): نتائج العلاقة قصيرة الاجل لنموذج الدراسة

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	احصائية t	الاحتمال
C	37.10335	106.4640	0.348506	0.7306
GDP-pc(-1)	-0.083807	0.061125	-1.371071	0.1836
INF	12.15648	4.296769	2.829213	0.0095
OIL_price(-1)	4.861009	2.606093	1.865248	0.0750
RE(-1)	0.738514	1.080343	0.683593	0.5011
D(OIL_price)	16.48805	2.854322	5.776520	0.0000
D(RE)	-36.32272	6.221322	-5.838424	0.0000

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

فيما يتعلق بالنتائج في الأجل القصير، فإن التضخم يؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc). حيث تُقدر قيمة المعامل بـ 12.13808، مما يشير إلى أن زيادة معدل التضخم تؤدي إلى الزيادة في (GDPpc). أما بالنسبة لأسعار النفط، فيُعتقد أن ارتفاعها يؤثر إيجابيًا على (GDPpc)، حيث تُقدر قيمة المعامل بـ 4.8610099، مما يعني أن زيادة أسعار النفط ترتبط بزيادة في (GDPpc). فيما يتعلق بأسعار الصرف (RE)، يبدو أن تغييراتها ليس لها تأثير كبير على (GDPpc)، إذ تُقدر قيمة المعامل بـ 0.738514، مما يشير إلى أن التغيرات في أسعار الصرف لا تؤثر بشكل كبير على (GDPpc).

وبشكل عام، يمكننا القول إن التضخم وأسعار النفط لهما تأثير ملحوظ على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما أسعار الصرف ليس لها تأثير كبير.

6- الاختبارات التشخيصية :

لضمان جودة أداء النموذج المقدر وتطبيقه بشكل صحيح، ينبغي إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

الشكل رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

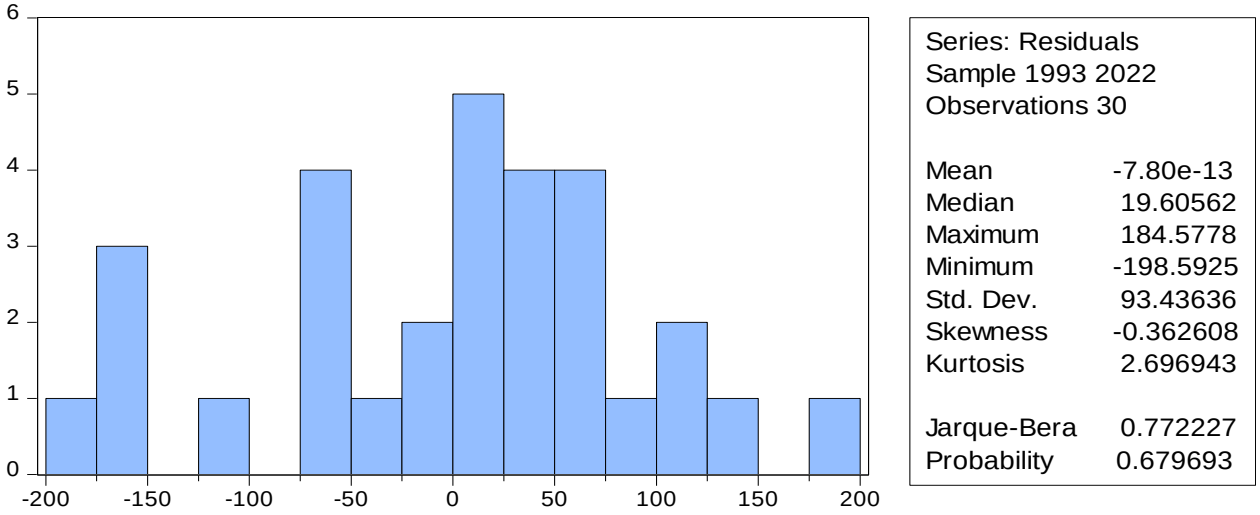

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

قيمة اختبار جارك- بيرا (Jarque-Bera) للنموذج هي أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود دليل كافٍ لرفض الفرضية الصفرية بأن الأخطاء المتبقية تتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي، يمكننا افتراض أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم صحة التقديرات والاستنتاجات الإحصائية المبنية على هذا النموذج."

ب- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM test :

الجدول رقم (10): اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.174030	Prob. F(1,22)	0.6806
Obs*R-squared	0.235451	Prob. Chi-Square(1)	0.6275

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

في هذه الحالة، الإحصائية المحسوبة هي 0.174030 والاحتمال الموافق (P-value) هو 0.6806. هذه القيم تشير إلى أن الاختبار لم يجد دليلًا قويًا على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات في النموذج. عادةً، إذا كان الاحتمال أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، فإننا لا نرفض فرضية العدم، مما يعني أنه لا يوجد دليل كاف على وجود علاقة تكامل مشترك.

ج- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity :

الجدول رقم (11): اختبار Heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.623961	Prob. F(1,27)	0.4365
Obs*R-squared	0.655043	Prob. Chi-Square(1)	0.4183

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

في هذه الحالة، الاحتمال الموافق للإحصائية المحسوبة هو 0.623961، وهو أكبر بكثير من 0.05، مما يشير إلى أنه لا يوجد دليل قوي على وجود heteroskedasticity في البيانات. هذا يعني أن تباين الأخطاء ثابت عبر المشاهدات، وهو افتراض مهم لضمان صحة استنتاجات النموذج الإحصائي.

7- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتكررة واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررة لضمان الاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة. يتحقق الاستقرار عندما يقع الشكل البياني لكل من الإحصائيتين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (07): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج

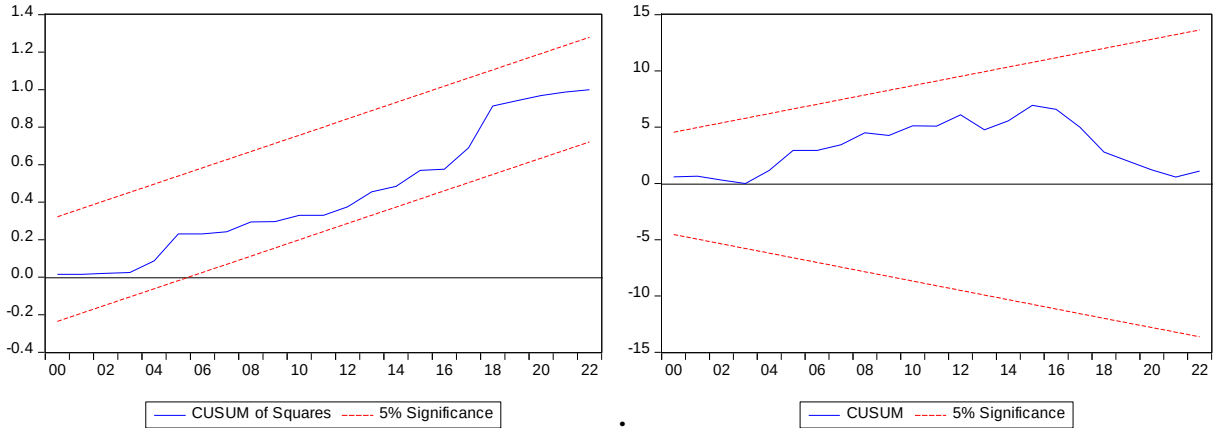

المصدر: من اعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الرسم البياني الموضح أعلاه، نلاحظ أن الشكل البياني لكلا الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي، لا يمكن رفض الفرضية القائلة بأن المعلمات المقدرة مستقرة، مما يعني وجود استقرار وانسجام بين نتائج الأجل القصير ونتائج الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%.

خلاصة الفصل:

خلال الفترة من 1992 إلى 2022، شهدت الجزائر تقلبات في أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي. باستخدام التحليل القياسي ومنهجية التكامل المشترك عبر برنامج Eviews، تم التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي. أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. يعود ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية. ورغم الفوائد الاقتصادية المباشرة لارتفاع أسعار النفط، فإن هذا الاعتماد المفرط يشكل خطراً بسبب تقلبات الأسعار العالمية، مما يستدعي ضرورة تنويع الاقتصاد لضمان استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الخاتمة

خاتمة :

في الختام ، يظهر لنا هذا البحث أهمية فهم المتغيرات الأساسية التي تؤثر في تحديد أسعار النفط العالمية، والنظر في مدى تأثير هذه الأسعار على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تمكنّا من بناء إطار نظري قوي وتحليل البيانات بدقة.

الفصل الأول، الذي تناول الجانب النظري، قدم لنا مفاهيم عامة حول أسعار النفط والنمو الاقتصادي. تناول المبحث الأول فيه "الاقتصاديات النفطية: مفاهيم ونظريات"، بينما ركز المبحث الثاني على "محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية". هذا التأسيس النظري كان ضرورياً لفهم السياق الذي نعمل فيه.

الفصل الثاني خُصص لاستعراض الدراسات السابقة، مما أتاح لنا فهم التحليلات والتوجهات الحالية في هذا المجال.

أما الفصل الثالث، فقد ركز على التحقق من صحة ما توصلنا إليه نظرياً من خلال تطبيق تقنيات القياس الاقتصادي. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ومنهجية التكامل المشترك عبر برنامج Eviews، قمنا بتحليل العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1992 إلى 2022.

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. يعود ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن هذا الاعتماد المفرط على عائدات النفط يشكل خطراً كبيراً بسبب تقلبات الأسعار العالمية. لذا، من الضروري على الجزائر العمل على تنويع اقتصادها لضمان استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يعتبر هذا التنويع ضرورياً لتقليل تأثير التقلبات في أسعار النفط وتأمين استقرار اقتصادي أكبر.

بالمجمل، تقدم هذه الدراسة فهماً عميقاً للعلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، مسلطةً الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية أساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

قائمة مصادر و مراجع

1- حسان خضر، أسواق النفط العالمية ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد57 ، بدون سنة النشر.

2- محمد أزهر السماك ،عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، المكتبة الوطنية الطبعة الأولى ، الجزائر ، 1979.

3- احمد رمضان شقلية ،النفط وصناعة تكراره ، دار تهامة للنشر، جدة ،1980.

4- لخديمي عبد الحميد، أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، جامعة تلمسان، 2010-2011.

5- محمد احمد الدوري محاضرات الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983.

6- عيسى مقليد قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة الجزائر 2007-2008.

7- مصطفى رشيد شيحة مشكل التضخم في الاقتصاد البترولي الدار الجامعية 1981.

8- محمد الرميحي، النفط و العلاقات الدولية ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت 1982.

9- خميجة فتيحة ، اثر السياسات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر ، دراسة حالة فترة 2000-2016 دكتورة الطور الثالث LMD تخصص مالية و محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة 2017-2018.

10- محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاد النفط و السياسة النفطية ، أسس و تطبيقات ، جامعة الموصل ، العراق 1987.

11- بكادي مسعود، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة و الدول المستهلكة في الفترة (1990-2016)، الجزائر و المغرب ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، مجلد05 ،عدد1 ،سنة 2021.

12- بولعواد نوال، الريع البترولي و تأثيره على النشاط الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1973-2016) ، دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالى، كلية علوم الاقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، السنة 2017-2018.

13- حداب محي الدين، محاضرات في اقتصاديات الطاقة، ديوان المطبوعات الجامعية، معسكر،2021.

14- أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي اقتصاد النفط ، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة ،(2013-2014).

15- طول حمزة تقلبات اسعار البترول واثرها على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية تحليلية ماجيستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، جامعة ابوبكر بلقايد سنة 2015-2016

16- موري سمية ، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية درية خالة الجزائر ، ماجيستر في التسيير الدولي المؤسسات ، تخصص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان 2009-2010

17- عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ، الجزء الثالث.

18- عبد القادر سيد احمد ، الاوبك ماضيها ،خاضرها وافاق تطورها ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982.

19- عجيمة محمد عبد العزيز واخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والمنطق ، الدار الجامعية ، مصر 2007.

20- محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم ، دار القاهرة ، مصر 2001.

21- بودخدخ كريم ، اثر سياسة الانفاق على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، جامعة الجزائر.

22- حبيب كميل والبني حازم ، دراسات في الانماء والتطور ، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ، 1997.

23- صندوق النقد العربي ، (2021)."التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

24- مهند عبد الملك سلمان، واخرون (2016).دراسة وصفية ، "مفهوم الناتج المحلي الاجمالي"، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير.

25- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن 2006.

26- ساعو باية ، الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق ، شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر 2008-2009.

27- طالب سومية شهيناز ، الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر ، رسالة الدكتوره في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، جامعة الجيلالي ليباس ، سيدي بلعباس 2016-2017 .

28- بنابي فتيحة السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009.

29- موسوعة اقتصاديات التنمية الجزء الاول الطبعة الاولى 2008.

30- جابر عبد الرحمان مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الاول.

31- اسماعيل عبد الرحمان حربي عريقات مفاهيم ونظم اقتصادية دار وائل للنشر الاردن 2004.

32- حسيبة زايدي ، "فعالية اعادة التدوير الاموال البترولية في التنمية الاقتصادية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر هلال فترة (1970-2012) ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2013-2014.

33- عبد العزيز مصباح (2005)، أساسيات صناعة البترول ، القاهرة ، دار الأمين.

34- بيدي مدني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر.

35- عيد الله بن دعيدة ، التجربة الجزائرية في الاصلاخات الاقتصادية ، مدوة حول الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999.

36- محمد بلقاسم حسين بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر،الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990.

37- بلعزوز بن علي ،انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد30 ،2003.

38- مدني بن شهرة ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2008.

39- قاسي الأخضر،اثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر، باتنة ، (2013-2014).

40 - sid ali boukrami , Questions energetiques et politique economique le modele algerien office des publication universitaires ,2013

41- Ministry of foreign affairs of Algeria government ministry.

42 - www.asjp.cerist.dz.

43 - IMF, What are the components of the gross domestic product (GDP) data series in international financial series (IFS) ?

ملاحق

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.623961	Prob. F(1,27)	0.4365
Obs*R-squared	0.655043	Prob. Chi-Square(1)	0.4183

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/08/24 Time: 17:44
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9985.889	2680.329	3.725621	0.0009
RESID^2(-1)	-0.150230	0.190185	-0.789912	0.4365

R-squared	0.022588	Mean dependent var	8682.573
Adjusted R-squared	-0.013613	S.D. dependent var	11298.46
S.E. of regression	11375.10	Akaike info criterion	21.58271
Sum squared resid	3.49E+09	Schwarz criterion	21.67701
Log likelihood	-310.9493	Hannan-Quinn criter.	21.61225
F-statistic	0.623961	Durbin-Watson stat	1.601655
Prob(F-statistic)	0.436462		

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP_PC INF OIL_PRICE RE

Exogenous variables: C

Date: 06/08/24 Time: 18:04

Sample: 1992 2022

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-547.4258	NA	6.45e+12	40.84635	41.03833	40.90344
1	-421.3846	205.4005*	1.89e+09*	32.69515*	33.65503*	32.98058*
2	-413.8139	10.09425	3.86e+09	33.31955	35.04733	33.83331
3	-400.1646	14.15482	5.85e+09	33.49367	35.98936	34.23577
4	-383.5542	12.30401	9.61e+09	33.44846	36.71205	34.41889

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.174030	Prob. F(1,22)	0.6806
Obs*R-squared	0.235451	Prob. Chi-Square(1)	0.6275

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/08/24 Time: 17:47
Sample: 1993 2022
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP_PC(-1)	-0.006779	0.064339	-0.105360	0.9170
INF	0.758424	4.738687	0.160049	0.8743
OIL_PRICE	-0.375320	3.043035	-0.123337	0.9030
OIL_PRICE(-1)	0.675475	3.661001	0.184505	0.8553
RE	-0.507202	6.451728	-0.078615	0.9380
RE(-1)	0.681890	7.024971	0.097067	0.9236
C	-10.95568	111.5638	-0.098201	0.9227
RESID(-1)	0.102096	0.244734	0.417169	0.6806

R-squared	0.007848	Mean dependent var	-7.80E-13
Adjusted R-squared	-0.307836	S.D. dependent var	93.43636
S.E. of regression	106.8545	Akaike info criterion	12.40399
Sum squared resid	251193.2	Schwarz criterion	12.77764
Log likelihood	-178.0599	Hannan-Quinn criter.	12.52353
F-statistic	0.024861	Durbin-Watson stat	1.956203
Prob(F-statistic)	0.999978		

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP_PC)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/08/24 Time: 17:53
Sample: 1992 2022
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.10335	106.4640	0.348506	0.7306
GDP_PC(-1)*	-0.083807	0.061125	-1.371071	0.1836
INF**	12.15648	4.296769	2.829213	0.0095
OIL_PRICE(-1)	4.861009	2.606093	1.865248	0.0750
RE(-1)	0.738514	1.080343	0.683593	0.5011
D(OIL_PRICE)	16.48805	2.854322	5.776520	0.0000
D(RE)	-36.32272	6.221322	-5.838424	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	145.0526	128.5012	1.128803	0.2706
OIL_PRICE	58.00216	15.06762	3.849457	0.0008
RE	8.812045	13.24894	0.665113	0.5126
C	442.7218	1164.109	0.380310	0.7072

EC = GDP_PC - (145.0526*INF + 58.0022*OIL_PRICE + 8.8120*RE +
442.7218)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	9.966068	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	30		n=30	

		Finite Sample:	
Actual Sample Size	30	n=30	
	10%	2.676	3.586
	5%	3.272	4.306
	1%	4.614	5.966

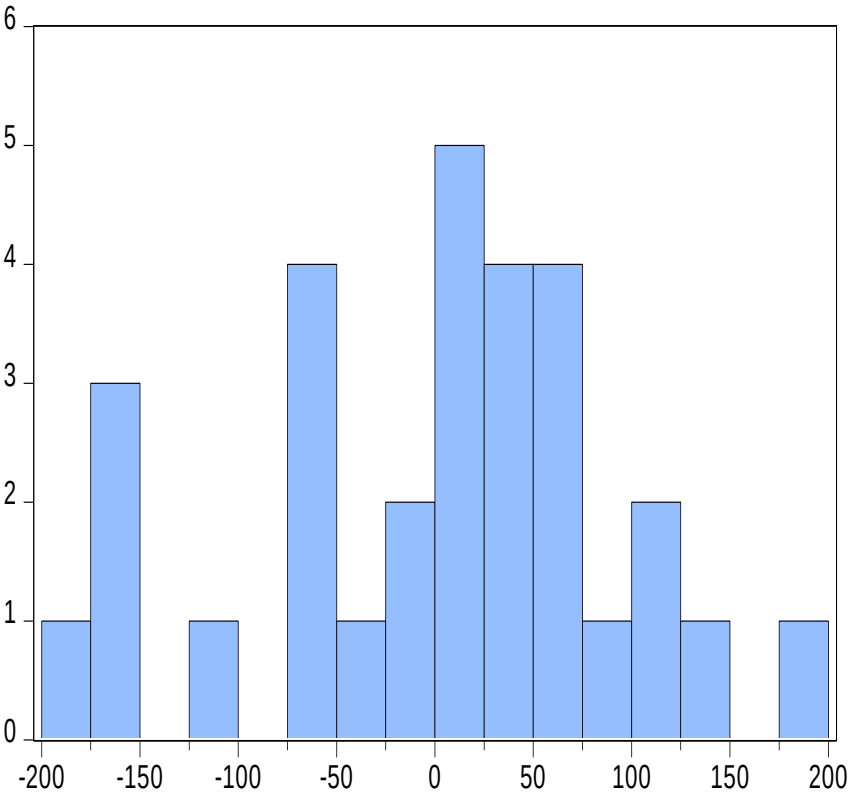

Series: Residuals
Sample 1993 2022
Observations 30

Mean	-7.80e-13
Median	19.60562
Maximum	184.5778
Minimum	-198.5925
Std. Dev.	93.43636
Skewness	-0.362608
Kurtosis	2.696943
Jarque-Bera	0.772227
Probability	0.679693